المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية– مدار

تقرير بحثي

الخطط الاقتصادية الإسرائيلية في القدس الشرقية وتأثيرها على حلّ الدولتين

اعدت هذه الورقة بالتعاون مع دائرة شؤون المفاوضات الفلسطينية

المحتويات

تقرير بحثي **1**

الخطط الاقتصادية الإسرائيلية في القدس الشرقية وتأثيرها على حلّ الدولتين **1**

مقدمة 4

المبحث الأول 7

المرجعية القانونية والبيروقراطية للخطط والقرارات الحكومية الاقتصادية في القدس الشرقية 7

1.المرجعية القانونية 8

2. المرجعية البيروقراطية 13

المبحث الثاني..... 18

الخطط والقرارات الحكومية الاقتصادية الإسرائيلية في القدس الشرقية..... 18

1. قرار "التنمية" الاقتصادية لمدينة القدس (خطة ميروم)..... 19
2. خطة رئيس الوزراء لإضافة 300 مليون شيكل لمشاريع وبرامج "التنمية" الاقتصادية–الاجتماعية في مدينة القدس..... 21
3. خطة زيادة الأمن الشخصي والتنمية الاقتصادية–الاجتماعية في القدس لصالح "جميع السكان"..... 23
4. خطة "التنمية الاقتصادية" للقدس للأعوام 2016–2020..... 26
5. المصادقة على مبادئ اتفاقية الإطار بين وزارة القدس والتراث وشركة تنمية القدس الشرقية المحدودة..... 27
6. قرار تطوير "خطة ميروم" للتنمية الاقتصادية في القدس..... 27
7. خطة اليوبيل "لتطوير" اقتصاد القدس..... 28
8. مخطط الحرم الرياضي الوطني في القدس..... 32
9. مخطط توسيع برامج "تطوير" القدس..... 32
10. الخطط الإسرائيلية الساعية لتوطين شركات الهايتك في القدس ومضاعفة عددها..... 33
11. خطة "تطوير" البنية التحتية الصحية في القدس..... 35
12. مخطط "تطوير" حوض البلدة القديمة في القدس الشرقية..... 36
13. خطة تشجيع الموظفين للسكن والإقامة في القدس..... 37
14. القرار 3790: تقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والتنمية الاقتصادية في القدس الشرقية..... 37

المبحث الثالث..... **43**

تأثير الخطط والقرارات الحكومية الإسرائيلية على الفلسطينيين في القدس الشرقية وعلى فرص حلّ الدولتين **43**

خاتمة.....49

مقدمة

أصدرت الحكومة الإسرائيلية في 28 حزيران 1967، وبعد 18 يومًا فقط من احتلالها لما تبقّى من مساحة "فلسطين الانتدابية"؛ أي الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) وقطاع غزة، مرسومًا خاصًّا يستند إلى قانون "أنظمة السلطة والقضاء" لسنة 1948، وبموجبه، يسري "قانون دولة إسرائيل وقضائها وإدارتها" على مساحة تبلغ نحو 70 ألف دونم (وتضم بلدة القدس القديمة والمناطق المحيطة بها)، كما أصدر وزير الداخلية الإسرائيلي إعلانًا في الجريدة الرسمية يقضي بإلحاق منطقة القدس الموسّعة بمنطقة صلاحية (متروبولين) مجلس "بلدية القدس الغربية" اليهودي، وبذلك توسّعت منطقة الصلاحية ثلاثة أضعاف، وأصبحت تُعادل قُرابة 20% من مجموع مساحة الضفة الغربية، عِلمًا أن الأراضي التي تم ضمّها بموجب هذا المرسوم تُعادل قُرابة 14% من هذه المساحة.[1] لاحقًا، في 18 آب 1967 أصدرت الحكومة الإسرائيلية قرارًا منحت من خلاله تفويضًا لرئيسها بتسريع عمليات البناء والاستيطان في "القدس الكُبرى" التي أصبحت منذ ذلك الحين تشمل القدس الشرقية المحتلة في حرب حزيران 1967،[2] وقد تُرجم ذلك قانونيًا في "قانون أساس: القدس عاصمة إسرائيل" الصادر عام 1980 الذي سنتطرّق إليه بالتفصيل لاحقًا.

منذ ذلك الحين تبّنت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، سياسة مُمنهجة وثابتة حِيال القدس،[3] تجسّدت في محاولات إطباق السيطرة اليهودية على المدينة وضمان تحقيق "وحدتها" الجغرافية و"تفوق" اليهود ديمغرافيًا، في إطار مسعاها لتثبيت مقولة "القدس الموحدة عاصمة إسرائيل" كوضع قائم على الأرض، للحيلولة دون "تقسيم المدينة" والسماح بأي سيادة فلسطينية عليها ضمن أي حل سياسي مستقبلي في إطار "حل الدولتين" الذي أصبح يحظى بإجماع غالبية المجتمع الدولي، وهو الحل الذي يعترف بالقدس الشرقية عاصمة للفلسطينيين، ويعرّف "السيادة" الإسرائيلية عليها على أنها احتلال.

---

[1] مدار، "قراءة راهنة لما يجري في القدس المحتلّة بعيون إسرائيلية"، ورقة صادرة عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية– مدار، 10.09.2024، https://bit.ly/3wzpGHf (آخر مشاهدة 10.04.2021).

[2] حول النقاشات الإسرائيلية التي أعقبت احتلال القدس الشرقية، يُسلّط نير حسّون الضوء على النقاشات الحكومية التي أعقبت الاحتلال؛ تحت عنوان "**القدس كما لم يتمنّاها أحد**" وقد تركّزت النقاشات بشكل رئيس حول مصير المدينة؛ وسكّانها الفلسطينيين الذين لم يكونوا في حساباتهم. تُظهر النقاشات، أن الرغبة الإسرائيلية الواضحة آنذاك كانت؛ احتلال المدينة بدون سكّانها، أو مجازًا؛ "العروس دون مهرها"؛ أي الأرض بدون السكّان، لكن لم تسرِ الأمور بهذا الاتجاه، ووجدت إسرائيل نفسها أمام "معضلة" التعامل مع المقدسيين الذي لم تمنحهم الجنسية الإسرائيلية؛ بل إقامة مؤقتة، واعتبرتهم منذ ذلك الحين مشكلة ديمغرافية يجب التعامل معها.

[3] **انظر/ي على سبيل المثال:**

يوسف رفيق جبارين، **التخطيط الإسرائيلي في القدس: إستراتيجية السيطرة والهيمنة** (رام الله: مدار، 2016).

وأيضًا: هنيدة غانم، "تحويل القدس لأورشليم: عن سياسات التهويد، المحو والاحلال"، *سياسات*، عدد 33 (2015).

عمليًا، تُرجمت السياسات الإسرائيلية التهويدية الاستيطانية على شكل مجموعة من الإجراءات والقوانين والقرارات والخطط الحكومية– إلى جانب الجمعيات الاستيطانية الخاصّة– التي تسعى في المحصّلة إلى تثبيت السيطرة الفعلية على المدينة وتهويدها ومحو عروبتها، من خلال إلباسها ثوبًا يهوديًا صهيونيًا على الصعيدين المادي والرمزي. لقد عمدت السياسات الإسرائيلية إلى تحويل الأحياء والبلدات العربية في القدس الشرقية إلى معازل أشبه بكانتونات منفصلة جغرافيًا، في المقابل، سعت لخلق اتصال جغرافي في بين المستوطنات وربطها بالقدس الغربية بشكل مُمنهج، إلى جانب سياسة مُمنهجة للحفاظ على "ميزان ديمغرافي" يميل لصالح اليهود كأغلبية عددية في المدينة، وهذا ما يتضّح بشكل جليّ من خلال الخطط الهيكلية التي سنستعرضها في هذه الدراسة.

بداية، لجأت إسرائيل إلى مجموعة من الأدوات والآليات من أجل إدارة حياة الفلسطينيين في القدس الشرقية بما يتواءم مع منظور "تهويد المدينة"، فصعّدت من عملية الاستيطان وتشجيع انتقال المستوطنين إلى الأحياء الاستيطانية من جهة، وعمدت إلى سياسات التضييق وعمليات مصادرة الأرض والعقارات، وبشكل متزامن، فرضت "نوعية حياة" من الناحيتين الاقتصادية والسياسية أثقلت كاهل المقدسيين ووضعتهم في مأزق كبير خاصة في قضايا السكن والبناء وغيرها. لاحقًا، لجأت دولة الاحتلال إلى إدخال سياسة الاستيعاب والأسرلة والدمج ضمن سياساتها تجاه المقدسيين – وهذا ما يُمكن استنتاجه من الخطط الاقتصادية التي نستعرضها في هذه الدراسة على سبيل المثال لا الحصر – سعيًا منها لاستدماج المقدسيين في النظام الاقتصادي الإسرائيلي، بعد أن أدركت أنه لا يُمكن لاقتصاد القدس أن يتطوّر دون إدماج المقدسيين بصفتهم كتلة بشرية كبيرة في المدينة لا يُمكن تجاوزها في إطار عملية التطوير الاقتصادي، لذلك، لجأت أولاً إلى استيعابهم ضمن منظومة التعليم الإسرائيلية (والاستيعاب هنا حذِر، ومشروط كما سنوضّح لاحقًا)، في حين حاربت المنهاج الفلسطيني والمدارس التي التزمت به، ووضعت مجموعة من "الحوافز" للمدارس التي تُدّرس المنهاج العبري واللغة العبرية، وبشكل متزامن وضعت مجموعة من "الحوافز" في الجامعات العبرية لتشجيع المقدسيين على الانخراط فيها، كلّ ذلك بهدف استدماجهم في سوق العمل الإسرائيلي، كأيدٍ عاملة رخيصة، بما يضمن تطور هذا السوق ونهوضه بشكل رئيس.

لاحقًا، وفي سياق الهجمة الإسرائيلية على الحقوق الفلسطينية، وتلك الساعية لتهويد مدينة القدس وأسرلتها بعدما حسمت إسرائيل موقفها، داخلياً على الأقل، بألّا تكون القدس خاضعة للتفاوض ضمن أي تسوية مُستقبلية مع الفلسطينيين، ولا سيّما بعد الاعتراف الأميركي بالقدس كعاصمة لإسرائيل وما تلاها من صفقات ومُخطّطات (صفقة القرن، وخطّة الضم وما شابه) أقرّت الحكومة الإسرائيلية مجموعة من القرارات والخطط الحكومية ذات

الطابع الاقتصادي، تحت مُسمّيات مُضلّلة كالتطوير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقليص الفوارق...إلخ، غالبيتها خلال فترة حكم بنيامين نتنياهو. سنتناول في هذه الدراسة أهم القرارات (الخطط) الاقتصادية التي أقرّتها الحكومات الإسرائيلية خلال العقد المنصرم، وأثر ذلك على المقدسيين وعلى حلّ الدولتين، ولأجل ذلك، سنحاول قراءتها في ضوء نظرية "تخطيط الهيمنة" التي اقترحها يوسف جبارين، والتي ترى فيه تخطيطًا يستند لأيديولوجيا معينة، تُراعي مصلحة طرف معين (اليهود)، على حساب الطرف الآخر (الفلسطينيين في القدس)، ويحمل أبعادًا جيوسياسية على المدى البعيد، تقوم به أجهزة الدولة ومؤسساتها بغية تحقيق أهدافها، التي سنستعرض أهمها خلال هذه الدراسة.

سنقوم باستعراض وتحليل الخطط والقرارات الحكومية الاقتصادية الإسرائيلية في القدس الشرقية منذ العام 2010 حتى الآن، وعلاقتها بسياسات التهويد الإسرائيلية ومساعي تحقيق فكرة "القدس الموحّدة" بالمفهوم الإسرائيلي، والتي تسعى للحيلولة دون أن تكون القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية مستقبلاً. تستعرض الدراسة أهم القرارات والخطط الاقتصادية الإسرائيلية التي تأتي بعضها كخطط متعدّدة السنوات (خطط خمسية) تنتهي منتصف العقد الحالي.

تفترض الدراسة أن عملية تهويد القدس ومحو طابعها العربي تتم على مستويات ثلاثة: البنية التحتية، والتعليم، والصحة، ومن هنا، تمت قراءة القرارات (الخطط) الاقتصادية الصادرة عن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة خلال العقد المنصرم في ضوء هذا الافتراض. تنقسم الدراسة إلى ثلاثة أقسام ومقدمة. تستعرض المقدمة أهم السياسات التي اتّبعتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في القدس الشرقية منذ احتلالها، أما المبحث الأول فيُسلّط الضوء على البيئة القانونية والبيروقراطية (المؤسسات والأجهزة) التي "خلقتها" دولة الاحتلال واستندت إليها في كل سياسات التهويد والمحو المُتبعة في القدس الشرقية، المبحث الثاني يتناول الأذرع القانونية وأجهزة الدولة (التنفيذية) التي تعمل على تنفيذ كل ما يصدر عن الحكومات الإسرائيلية في القدس الشرقية بما في ذلك القرارات والخطط الاقتصادية. أما المبحث الثالث فيستعرض ويُحلّل أهم القرارات الاقتصادية الصادرة عن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة خلال العقد المنصرم، وأخيرًا، يستعرض المبحث الأخير (الرابع) أبرز إسقاطات هذه الخطط والقرارات على الحيز في القدس الشرقية وعلى حلّ الدولتين أيضًا.

المبحث الأول

المرجعية القانونية والبيروقراطية للخطط والقرارات الحكومية الاقتصادية في القدس الشرقية

سعت دولة الاحتلال إلى خلق، وهندسة، بيئة قانونية وبيروقراطية تُمكّنها من تنفيذ مخطّطاتها وسياساتها في القدس الشرقية وإضفاء "شرعية" عليها بواسطة القانون الإسرائيلي، فلجأت إلى سنّ مجموعة من القوانين والتشريعات، إلى جانب إصدار مجموعة من القرارات الحكومية لتحقيق ذلك، في الوقت نفسه، عملت على خلق أذرع تنفيذية (مؤسسات وأجسام مختلفة) تتولّى مهمة إعداد التصوّرات والخطط والتوصيات، والإشراف على عملية تنفيذ مخطّطاتها التهويدية في المدينة، إلى جانب منح بعض الأجسام الحكومية– الموجودة أصلاً– صلاحيات واسعة. نستعرض في هذا المبحث أهم عناصر البيئة القانونية (القوانين والقرارات الحكومية)، بالإضافة إلى الأذرع التنفيذية العاملة في القدس الشرقية ونطاق عملها واختصاصاتها.

1. المرجعية القانونية

تمثّلت أولى الخطوات القانونية التي قامت بها إسرائيل تجاه القدس بتوسيع حدود المدينة، حيث اتخذت قرارًا بتاريخ 28 حزيران 1967 يقضي بتوسيع حدود شرق المدينة عبر إضافة قرابة 64 كم مربع إلى مساحتها قبل الاحتلال التي كانت قرابة 6.4 كم مربع فقط،[4] وبذلك، استطاعت دولة الاحتلال فرض أولى الخطوات "القانونية" لتثبيت خطواتها العسكرية المفروضة وشرعنتها، وبعد ذلك بعدّة سنوات، لجأت لتفعيل "قانون أملاك الغائبين" لسنة 1950،[5] وهي الطريقة التي استخدمتها إسرائيل للسيطرة على أملاك اللاجئين الفلسطينيين بعد عمليات التهجير والطرد التي تضمنّتها عمليات التطهير العرقي في العام 1948. لجأت إسرائيل بعد هذه الخطوة، التي تُعتبر بمثابة مقدّمة قانونية، إلى سنّ مجموعة من القوانين (قوانين عادية وقانون أساس)، هدفها توفير مناخ قانوني مناسب لعملية التهويد، التي كانت تسعى في النهاية لربط شرق المدينة المحتلة بغربها، بحيث تصبح "القدس موحدة"، تمهيدًا لاعتبارها لاحقًا، "عاصمة إسرائيل الأبدية". سنتطرّق هنا لأهم هذه القوانين التي تم سنّها وتشريعها على فترات متباعدة، لكن ضمن سياق ومخطط استعماري ثابت يحقق الهدف النهائي نفسه؛ الطرد والتهجير والتهويد.

---

[4] قانون ترتيبات السلطة والقضاء لسنة 1948، تعديل لسنة 1967، البند 11(ب) للقانون.

[5] قانون يعرّف من هُجّر أو نزح أو ترك حدود دولة إسرائيل حتى تشرين الثاني 1947، خاصةً على أثر الحرب، على أنّه غائب. وتعتبر كل أملاكه (يشمل الأراضي، البيوت وحسابات البنوك وغيرها) بمثابة "أملاك غائبين" تنقل ملكيّتها لدولة إسرائيل، ويديرها وصيّ من قبل الدولة. قانون أملاك الغائبين هذا هو الأداة الأساسية لدى إسرائيل للسيطرة على أملاك اللاجئين الفلسطينيين وكذلك أملاك الوقف الإسلامي في الدولة. **للاستزادة**: انظر/ي النص الكامل للقانون مُترجم:
قانون أملاك الغائبين، قاعدة معلومات القوانين التمييزية، عدالة، https://bit.ly/3xjcoQ6 (آخر مشاهدة 10.06.2021).

1.1 قانون أملاك الغائبين

أقرّت الحكومة الإسرائيلية "قانون أملاك الغائبين" في العام 1950، ويُعدّ من أهم الأدوات التي استخدمتها دولة الاحتلال لمصادرة المنازل والعقارات بعد النكبة، حيث استخدمته لمصادرة ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين وأملاك الوقف الإسلامي، من خلال اعتبار الفلسطينيين "غائبين"، إذ أن القانون يُعرّف كل فلسطيني تم تهجيره أو طرده أو حتى نزح عن أرضه على أنه "غائب"، وبذلك تُصبح جميع ممتلكاته ملكًا لدولة إسرائيل، تُدار من قبل ما يسمى بـ "وصي أملاك الغائبين".

أثار تطبيق هذا القانون على القدس الشرقية إشكاليات "سياسية" و "قانونية" عديدة، بسبب الموقف الدولي الذي قضى ببُطلان الاحتلال عام 1967 وصدور قرار 242 الداعي إلى إعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل الرابع من حزيران 1967. وقد دفع هذا العامل- إلى جانب عوامل أخرى- إلى إصدار المستشار القضائي للحكومة مئير شمغار[6] في العام 1968 توصية للحكومة الإسرائيلية تتضمن أمرًا واضحًا يمنع تطبيق "قانون أملاك الغائبين" في القدس الشرقية بعد أن اجتمعت الحكومة للموافقة على تطبيق القانون في القدس الشرقية بعد أقل من عام على احتلالها، لكن، سرعان ما تمت العودة عن هذا الموقف في عهد حكومة بيغن (حكومة الليكود) في العام 1977، إذ شرعت الحكومة الإسرائيلية بتطبيق هذا القانون على شرقي القدس، إلى أن صدر قرار قضائي يمنع تطبيقه في العام 1992 (حكومة رابين)، وفي العام 1997 أيضًا، ليعود هذا القانون موضع التطبيق مع تولّي أريئيل شارون رئاسة الحكومة، وبالذات في العام 2004، حيث أُعيد تخويل/ تفويض "الوصي على أملاك الغائبين" بجميع الصلاحيات للاستيلاء على الممتلكات الفلسطينية في القدس الشرقية على الرغم من معارضة وزارة العدل.[7] ليستمرّ تطبيق هذا القانون حتى يومنا هذا، خصوصًا وأن العقد المنصرم قد شهد هيمنة لأحزاب الليكود والأحزاب الدينية القومية الاستيطانية المنسجمة مع هذا التوجه.

ترتّب على تطبيق "قانون أملاك الغائبين" على القدس الشرقية بعد احتلالها مصادرة آلاف الدونمات من الأراضي الفلسطينية في المدينة، وهي الأراضي التي استخدمت لاحقًا في تنفيذ المشاريع الاقتصادية الإسرائيلية في المدينة، تحت غطاء "التطوير" و "التنمية" كما سنلاحظ لاحقًا. وعلى الرغم من أنه لا توجد حتى اللحظة أرقام واضحة بخصوص ما صودر حتى اليوم من أراضي القدس الشرقية، ومصادرة الاحتلال لسجلات كل

[6] تولى القاضي شمغار لاحقًا منصب رئيس المحكمة العليا الإسرائيلية.

[7] مدار، "تطبيق "قانون أملاك الغائبين" في القدس الشرقية ومستقبل الاستيطان في المدينة"، المشهد الإسرائيلي، 04.09.2013، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار.

الأراضي الفلسطينية المُستأجرة في القدس عندما اتخذت قرارًا بإغلاق بيت الشرق في شهر آب 2001، فإنه بالإمكان استعراض المعطيات التالية كمؤشر على عملية المصادرة والنهب الكلية:[8]

أ- تمت مصادرة 43.5% من أراضي القدس الشرقية لتُستخدم لاحقًا لبناء المستوطنات.

ب-اعتبار 41% من الأراضي الفلسطينية في القدس الشرقية "منطقة خضراء" تخضع لقيود مشدّدة أقرّتها الحكومة الإسرائيلية، حيث تُصادر لأسباب عديدة، خصوصًا وأن أصحابها يواجهون صعوبة كبيرة في الوصول إليها بسبب جدار الفصل العنصري.

ت-السماح للفلسطينيين باستخدام 12.1% فقط من مساحة القدس الشرقية، ونصف هذه الأراضي (6% من مساحة القدس الشرقية ككل) تُصنّف وفق القانون الإسرائيلية كأملاك غائبين، وبالتالي يُمكن مصادرتها في أي وقت من خلال "الوصي على أملاك الغائبين".

ث-تم تخصيص 3.4% من مساحة المدينة للمرافق العسكرية الإسرائيلية والبنية التحتية التابعة لها.

تُستخدم هذه الأراضي المُصادرة بشكل مباشر، أو المصادرة بشكل غير مباشر لتنفيذ معظم المشاريع الإسرائيلية الاستيطانية فيها، سواءً تلك التي تُنفّذ من خلال الجمعيات الاستيطانية الخاصة، أو من خلال الحكومة الإسرائيلية نفسها، من خلال مشاريع البناء الاستيطانية المستمرّة منذ احتلال المدينة، أو من خلال البرامج الاقتصادية التي تحمل مُسمّيات مضلّلة كالتطوير والتنمية وتقليص الفوارق، والتي سوف نستعرضها خلال هذه الدراسة.

1.2 قرار اللجنة الحكومية الإسرائيلية 1972 لتقييم السياسات في القدس

أصدرت لجنة حكومية إسرائيلية أُقيمت في العام 1972 لتقييم السياسات الإسرائيلية في القدس توصية للحكومة الإسرائيلية بالعمل على الحفاظ على نسبة يهود تفوق نسبة العرب كما كانت في آخر 1972؛ أي 73.5% يهود و26.5% فلسطينيون.[9] وقد تبنّت الحكومات الإسرائيلية بشكل فعلي هذه التوصية، والتزمت من خلال قراراتها وسياساتها المختلفة بتنفيذها، وبما يضمن الحفاظ على "القدس موحّدة عاصمةً لدولة إسرائيل".

[8] أوس أبو عطا، "الاستيلاء على أملاك الفلسطينيين بقانون الغائبين"، الميادين، 04.08.2019، https://bit.ly/3wmpvyy (آخر مشاهدة 25.05.2021).

[9] مُقتبس في "تجاوزوا الحدّ: السلطات الإسرائيلية وجريمتا الفصل العنصري والاضطهاد"، تقرير هيومان رايتس ووتش، 27.04.2021، https://www.hrw.org/he/report/2021/04/27/378469 (آخر مشاهدة 28.05.2021).

1.3 "قانون أساس: القدس عاصمة إسرائيل"

صدر هذا القانون في العام 1980، كقانون أساس، يحمل الصفة الدستورية، أو سموًا على القوانين العادية التي يشرّعها الكنيست، وقد كان الهدف من هذا القانون هو ترسيخ مكانة "القدس الكاملة والموحّدة" كعاصمة لدولة إسرائيل. نصّ القانون في البند 4 (أ) على أن الحكومة ستسعى جاهدة من أجل تنمية القدس وتطويرها وضمان رفاهية السكان عبر موارد خاصة ومنح خاصة تُخصّص بشكل سنوي للمدينة، وورد في البند 4 (ب) منح القدس أولوية خاصة في برامج مؤسسات الدولة ووزاراتها المختلفة لتطوير المدينة على مختلف الصُعد. على أن يتم تشكيل أجسام خاصة للإشراف على تنفيذ هذه البنود.[10]

شكّل هذا القانون عمليًا أساسًا ومرجعًا قانونيًا استندت إليه غالبية القرارات والخطط الحكومية الإسرائيلية التهويدية في القدس الشرقية كما سنوضح لاحقًا عند استعراضها، انطلاقًا من منح القانون لمدينة القدس أفضلية في مخطّطات "التطوير" و "التنمية" والبرامج الاقتصادية وغيرها. لكن، وعلى الرغم من مخالفة هذا القانون للقوانين الدولية، والقرارات الأممية الصادرة عن الأمم المتحدة ومجلس الأمن التي أقرّت بعدم شرعيته، فإن دولة الاحتلال استمرت في الاستناد إليه، والعمل وفقًا له، في ما يتعلّق بمشاريعها الاستيطانية التهويدية في القدس الشرقية والمتمثلة بالخطط الحكومية، الفورية، أو متعدّدة السنوات. جدير بالذكر أن مجلس الأمن أصدر القرار رقم (478) بتاريخ 20 آب 1980 بعد صدور قانون الأساس المذكور أعلاه نص، معتبرًا أن هذا القانون يُشكّل انتهاكًا للقانون الدولي، وأن جميع الإجراءات التي قامت بها إسرائيل، كدولة احتلال، باطلة ويجب إلغاؤها، كونها تشكّل عقبة جدية أمام تحقيق سلام شامل وعادل في الشرق الأوسط، كما ودعا القرار الدول الأعضاء في المجلس إلى عدم الاعتراف به وسحب بعثاتها الدبلوماسية من المدينة.[11]

إن منظومة القوانين هذه، قد استخدمت بشكل واسع لشرعنة الإجراءات الاستيطانية والتهويدية الإسرائيلية في شرق القدس، علاوةً على ذلك، أصدرت الحكومة الإسرائيلية مجموعة من القوانين الخاصة بالقدس الشرقية، وعلى مدار العقود اللاحقة لاحتلال المدينة في العام 1967، على النحو التالي:

1.4 الخطة المحلية الشاملة للقدس (خطة القدس رقم 2000)

[10] **للاستزادة**: انظر/ي: "قانون أساس القدس عاصمة إسرائيل"، موقع الكنيست، https://bit.ly/2Td0aKc (آخر مشاهدة 25.04.2021).
[11] موقع الرحلات الفلسطينية: المسرد الزمني، قرار رقم 478 (1980)، https://bit.ly/36hQAIJ (آخر مشاهدة 28.04.2021).

تُعد هذه الخطة أول خطة مكانية شاملة لمدينة القدس بعد احتلالها، وقد أُجري عليها العديد من التعديلات تلبية لمطالب الجماعات اليمينة في إسرائيل، وقم استكملت فعليًا في العام 2004، لتُحدّد مستقبل مدينة القدس في السنوات القادمة. حدّدت الخطة هدفًا واضحًا لها– من ضمن أهداف أخرى– هو تشديد السيطرة على عمليات التنمية والتطوير والتخطيط الإسرائيلية في القدس، بما في ذلك القدس الشرقية. وترى الخطة بأن الأجزاء الفلسطينية (القدس الشرقية) تواجه "انعدام البنية التحتية المادية الكافية"، و"النقص الحاد في الخدمات العامة" و"نقص الميزانيات اللازمة للتعامل مع المشاكل التخطيطية القائمة، ولا تقدّم الخطة أي مقترحات لحل هذه الإشكاليات بل تقترح فرض إطار قانوني خاص للتعامل مع مشكلة ملكية الأرض لكي يتم تنفيذها مع الجهات القانونية المختصّة وتمويلها من الحكومة الإسرائيلية مباشرة، واستخدام الإجراءات القانونية اللازمة للحدّ من ظاهرة الإسكانات "غير القانونية" والتعامل مع "مشاكل التنمية الحضرية" في المناطق التي يقطنها الفلسطينيون (القدس الشرقية).[12]

حدّدت الخطة لنفسها أيضًا مجموعة من الأهداف الساعية للحدّ من النمو الديمغرافي للفلسطينيين في المدينة (القدس الشرقية)، عبر سن أجندة ديمغرافية تهويدية، للحفاظ على "الميزان الديمغرافي" من خلال إيقاف النمو الديمغرافي للفلسطينيين. ولأجل ذلك تسعى الخطة أيضًا إلى: [13]

أ– إقامة ضواحٍ جديدة للجماعات اليهودية في المدينة.
ب–توفير إسكانات إضافية بتوسيع الإسكانات الحالية وزيادة البناء.
ت–ضمان نوعية الخدمات البلدية المقدّمة لليهود.
ث–خلق عدد كبير من فرص العمل المفضلة لليهود.
ج–ضمان وجود عملية "تطوير حضري" لتوفير حياة حضرية جيدة (لليهود).

تصف هذه الخطة الأحياء العربية بأنها "فوضوية" و"غير قانونية" و"عشوائية"... الخ، وقد عملت على خلق أرضية "قانونية" لعمليات التهويد تحت مُسمّيات "التطوير" و"التنمية" الاقتصادية والاجتماعية من خلال مجموعة من الخطط الحكومية الفورية، ومتعددة السنوات، التي تسعى في النهاية إلى الحفاظ على أغلبية يهودية في المدينة ككل (بشقيها الشرقي والغربي)، والحدّ من النمو الفلسطيني في المدينة وتهويد المكان بما يتضمنه من أحياء وطرق وبنى تحتية وأماكن مقدسة في إطار عملية إلباس المدينة (القدس الشرقية) ثوبًا يهوديًا، في إطار

[12] جبارين، *التخطيط الإسرائيلي*، 122.
[13] المرجع السابق، 126.

السعي النهائي والأخير المتمثل بأن تكون "القدس الموحّدة عاصمة لإسرائيل" كما حدّد ذلك "قانون أساس: القدس عاصمة إسرائيل" لسنة 1980.

2. المرجعية البيروقراطية

2.1 سلطة تطوير القدس

أُنشئت سلطة تطوير القدس كمؤسسة قانونية تعمل في مجال التنمية ومشاريع "التطوير" في القدس وتعزيز مكانتها كعاصمة وتشجيع برامج التعليم العالي فيها، بموجب قرار حكومي خاص صدر في العام 1988، حيث عُرّفت في البداية على أنها مؤسسة قانونية فقط، ومن بين مهامها تقديم المعلومات والمشورات وتشجيع المبادرات والبرامج والمشاريع الاقتصادية "التنموية" والتخطيط لها أيضًا في مدينة القدس، كما وأوكلت إليها مهمة التنسيق بين الوزارات والهيئات الحكومية العاملة في مجال "التنمية" الاقتصادية للمدينة، وترى أن من بين مهامها أيضًا الترويج لمدينة القدس كمدينة عالمية رائدة في الاقتصاد ونوعية الحياة لسكّانها اليهود، لذلك تسعى لتطوير المدينة وإعادة تخطيطها، وخاصة الجزء الشرقي منها، من خلال إحداث تغيير كبير مع التركيز على برامج الأعمال والمبادرة والإبداع، والاستثمار في رأس المال البشري، "تطوير" البنية التحتية المادية والتكنولوجية في المدينة، من أجل تحسين نوعية الحياة فيها وتشجيع الهجرة إليها "محليًا" وعالميًا، كما وتلعب هذه المؤسسة دورًا مهمًا في التخطيط لجهات فاعلة في المدينة كبلدية القدس وإدارة وسلطة أراضي إسرائيل وغيرها من الجمعيات الاستيطانية اليهودية العاملة في المدينة.[14]

يُدير هذه المؤسسة، بحسب قرار تشكيلها مُمثلون عن وزير المالية، ووزير البناء والإسكان، ووزير الصحة، ووزير شؤون الأديان، ووزير الزراعة، ووزير الاقتصاد والتخطيط، ووزير الداخلية، ووزير السياحة ووزير الصناعة والتجارة، وأربعة أعضاء (ممثلين) عن بلدية القدس تُحدّدهم البلدية، وعضوان مُمثلان عن "الجمهور" يُعيَّنون من قِبَل الوزراء ورئيس بلدية القدس.[15]

[14] سلطة تطوير القدس، الموقع الرسمي على الشبكة، https://www.jda.gov.il/.
[15] المقتفي، جامعة بيرزيت، http://muqtafi.birzeit.edu/InterDocs/txt/25.htm.

تُشرف المؤسسة على تنفيذ مجموعة من الخطط الاقتصادية التي تقرها الحكومات تحت غطاء التطوير والتنمية في القدس الشرقية. وقادت خلال السنوات الأخيرة وبالتعاون مع بلدية القدس ووزارة السياحة العديد من المشاريع التهويدية التي تُقدّم تحت مُسمّيات مضلّلة، أهمها مشروع "القطار المُعلّق".[16] الجدول أدناه يوضّح البرامج والخطط الحكومية التي شاركت المؤسسة في تنفيذها خلال العامين 2019 و2020 على سبيل المثال لا الحصر. جدير بالذكر أن البرامج والخطط المذكورة في الجدول أدناه سيتم التطرّق إليها بالتفصيل لاحقًا في هذه الدراسة.

مجالات العمل (الخطة/ البرنامج)	الميزانيات المنفذة 2019	الميزانيات المنفذة 2020
حوض المدينة القديمة	70.468	75.889
مشروع المتنزهات في القدس الشرقية	14.315	17.006
تطوير الصناعة وإدارة مشاريع العمالة	35.452	55.152
السياحة	45.912	52.534
نوعية الحياة	30.524	34.595
مشاريع مبادرات ريادية	35.206	54.977
التخطيط ومرافقة جهات أخرى	5.558	7.650
المجموع	**237.434**	**297.802**

الجدول رقم (1): موازنة سلطة تطوير القدس بحسب البرامج والخطط الاقتصادية للسنوات 2019-2020 (الأرقام بآلاف الشواكل).[17]

2.2 وزارة القدس والتراث

[16] نير حسون، "سطلة تطوير القدس ترفض كشف تقرير عن القطار المعلّق"، *هآرتس*، 09.01.2019.

[17] للاستزادة: انظر/ي: التقارير السنوية التفصيلية لسلطة تطوير القدس، https://bit.ly/36fgjSf.

تُعد وزارة القدس والتراث الوزارة الحكومية الإسرائيلية المكلّفة بإدارة كافة القضايا المتعلّقة بمدينة القدس "كعاصمة لدولة إسرائيل"، والحفاظ على "التراث الوطني" فيها وفي جميع أنحاء إسرائيل، وتتكون من قسمين، الأول القسم الخاص بالقدس ويعمل استنادًا لـ "قانون أساس: القدس عاصمة إسرائيل" لسنة 1980، والقسم الثاني هو قسم التراث. أما القسم الأول، وهو موضوع الدراسة هنا، فيهدف– كما تُعرّف الوزارة نفسها– إلى "تطوير" المدينة في مجالات السياحة والاقتصاد والتكنولوجيا المتطوّرة والثقافة في إطار المساعي الحكومية لـ "تقليص" الفجوات بين الأحياء المختلفة للمدينة، القدس الشرقية والقدس الغربية. وتقع على عاتقها المهام التالية:[18]

أ– بناء و"تطوير" البنية التحتية السياحية في البلدة القديمة في القدس الشرقية.
ب–إقامة شركات التكنولوجيا المتطورّة في المدينة، و"تطوير" الشركات الموجودة.
ت–"تحسين" نوعية الحياة في المدينة، بما في ذلك القدس الشرقية من خلال إقامة المنتزهات والمرافق الترفيهية فيها.
ث–استقطاب الشركات السينمائية الدولية للعمل في القدس والتصوير فيها أيضًا ولا سيما في البلدة القديمة.
ج– إقامة و"تطوير" مشاريع ريادية اقتصادية تنموية في القدس الشرقية وتشجيعها.
ح– إقامة مشاريع اقتصادية صغيرة ومتوسطة في القدس الشرقية ضمن منظور "التنمية" و"التطوير" الحكومية.

تُشرف الوزارة على مُتابعة كافة القرارات والخطط الاقتصادية التي تصدر عن الحكومة في القدس الشرقية، حيث يُشرف في كل القرارات والخطط– وهذا ما سنلاحظه أدناه– مُمثّل عن الوزارة ضمن اللجان المُختلفة التي تقع على عاتقها مهمة الإشراف المباشر على التنفيذ، وتقديم تقارير دورية حول سير عملية التنفيذ، بالإضافة إلى المساهمة في التخطيط وتزويد المعلومات اللازمة لذلك. وتعمل الوزارة بالتعاون مع معظم المؤسسات والجمعيات اليهودية الاستيطانية التي تنشط في القدس الشرقية على توفير الموازنات والدعم المالي المطلوب من خلال الحكومة، وبالتالي، تلعب دورًا مهمًا في عملية التهويد والاستيطان المستمرّة والمتصاعدة.

[18] الموقع الرسمي لـ "وزارة القدس والتراث" على الشبكة، https://www.gov.il/he/departments/about/jlm_about.

2.3 بلدية القدس

تلعب "بلدية القدس" دورًا محوريًا في تمرير المخطّطات والمشاريع الاستيطانية التهويدية في القدس الشرقية منذ أن أُلحقت الأخيرة والمناطق المُلحقة بها– بعد قرار توسع حدود المدينة– بولاية البلدية، التي كان يرأسها في ذلك الحين تيدي كوليك. وقد تم هذا الإجراء بالتزامن مع عملية فرض القانون والسيادة الإسرائيلية على المدينة وعلى الفلسطينيين القاطنين فيها في تجاوز صارخ لكل القرارات الدولية ذات العلاقة.

تُقدّم البلدية نفسها، كجهة محلية تسعى لتقديم الخدمات اليومية وتحسين البنية التحتية للسكّان، إلا أن دورها يتجاوز ذلك بكثير، إذ لعبت، ولا تزال، دورًا سياسيًا تمثّل في البداية بطمس الخط الحدودي الذي كان يفصل شرق المدينة عن غربها قبل العام 1967 قانونيًا وسياسيًا وعلى المستويات كافة، مرورًا بتنفيذ المشاريع التي تضمن أفضلية يهودية من الناحية الديمغرافية، ونوعية الحياة، وصولاً إلى الدور الاستيطاني الكبير الذي تقوم به بالتعاون مع الجهات الرسمية الحكومية، والجمعيات الاستيطانية الخاصة.

تقوم البلدية وعبر دوائرها المختلفة أيضًا بتنفيذ القرارات الحكومية الإسرائيلية المختلفة، سيّما تلك الساعية لتوسيع الأحياء اليهودية في المدينة، والاشتراك في تنفيذ المشاريع الاستيطانية وتخطيطها بالتعاون مع الجهات الرسمية وغير الرسمية، وهي بذلك تلعب دورًا مركزيًا في عملية تهويد المدينة، والقضاء على أي إمكانية مستقبلية لأن تكون القدس تحت أي سيادة أخرى غير "السيادة الإسرائيلية" في إطار حل الدولتين. لذلك، عملت على زيادة الفجوات الاقتصادية بين الفلسطينيين والمستوطنين وتعميقها، وفرض الضرائب الباهظة على الفلسطينيين في المجالات المختلفة، بالإضافة إلى الحدّ من البناء والتوسّع في الأحياء والبلدات العربية الفلسطينية، إلى جانب عمليات الهدم والمصادرة المستمرّة والمتصاعدة، حيث تسعى سياسات التخطيط التي تتّبعها البلدية إلى إخراج أكثر من 80% من المجتمع الفلسطيني في القدس– استنادًا إلى قانون التخطيط والبناء الإسرائيلي لعام 1965– الأمر الذي يُمهّد لهدمها، بعد أن أقدمت سلطات الاحتلال على هدم آلاف المنازل الفلسطينية منذ العام 1967، كما وتُعرّض الفلسطينيون القاطنون في البلدات والأحياء الفلسطينية لغرامات مالية باهظة تزيد من أعبائهم، وكل ذلك في ضوء منظومة قانونية مُسخّرة ومُهندسة لهذا الهدف بالذات، تحت مُسميات مضلّلة كـ "التخطيط" و"تطوير" البنية التحتية وغيرها. كما تُعتبر البلدية– وهذا ما سنلاحظه خلال الدراسة– من أهم الأذرع التي تعتمد عليها الحكومة الإسرائيلية في تمرير مخطّطاتها التهويدية والاستيطانية المندرجة تحت غطاء "التطوير والتنمية الاقتصادية–الاجتماعية".

المبحث الثاني

الخطط والقرارات الحكومية الاقتصادية الإسرائيلية في القدس الشرقية

كما ذكرنا في مقدّمة الدراسة، عملت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على سنّ مجموعة من القرارات الحكومية- ذات الطابع الاقتصادي- تهدف إلى خلق واقع "يهودي" في شرق المدينة لا يُمكن تغييره، وفي الوقت نفسه، استدماج المقدسيين في سوق العمل الإسرائيلي في المدينة كأيدٍ عاملة رخيصة، خصوصًا في مجالات الصناعات التكنولوجية المتطوّرة (الهايتك)، انطلاقًا من اعتبار القدس الشرقية مدينة "يهودية" وجزءًا لا يتجزّأ من "القدس الموحّدة" بالمفهوم الإسرائيلي. جدير بالذكر أن هذه الخطط تنقسم إلى قسمين: الأول فوري، وهي القرارات التي يتم تنفيذها خلال مدة زمنية محدّدة (غالبًا ما تكون سنة أو سنتين)، والقسم الثاني متعدّد السنوات، أي تلك القرارات التي يتم تنفيذها على مدار 4-5 سنوات من تاريخ إقرارها وهي الأضخم (خطط خمسية)، كون الموازنات التي يتم توفيرها للأخيرة أكبر لما تحمله من أهداف إستراتيجية تسعى لتهويد المدينة وتعزيز الفجوات الاقتصادية بشكل يمنح الأفضلية لليهود المستوطنين فيها ويخلق في الوقت نفسه بيئة اقتصادية- اجتماعية طاردة للفلسطينيين الذين يواجهون مصاعب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المدينة على الدوام.

تستند هذه القرارات في غالبيتها- وهذا ما سنلاحظه في هذا المبحث- إلى "قانون أساس: القدس عاصمة إسرائيل (1980)"، الذي يمنح "القدس الموحّدة" باعتبارها "العاصمة" أولوية قصوى وأهمية كبرى في الخطط والبرامج الحكومية، تحت مُسمّيات مختلفة، كالتطوير والتنمية والتحسين...الخ، الأمر الذي يجعل من هذا القانون بمثابة مرجع قانوني أساسي فيما يحدث في القدس من عمليات تهويد وأسرلة المدينة وتحويلها لمدينة "يهودية" رغمًا عن طبيعتها الجغرافية والديمغرافية الممتدّة منذ وقتٍ بعيد.

1. قرار "التنمية" الاقتصادية لمدينة القدس (خطة ميروم).

رقم القرار: 3238.[19]

تاريخ القرار: 29.05.2011

الحكومة الثانية والثلاثون (برئاسة بنيامين نتنياهو).

[19] للاستزادة: انظر/ي نص القرار كاملاً: https://www.gov.il/he/Departments/policies/2011_des3238.

يأتي هذا القرار كاستمرار للقرارات والخطط الحكومية الخمسية، ويهدف بشكل رئيس إلى "تطوير" و "تعزيز" القطاعات الاقتصادية المختلفة في القدس خلال الفترة الممتدة بين 2011-2016 من خلال:

أ- "تعزيز" مكانة القدس كمدينة سياحية، ويُخصّص لهذا الهدف مبلغ 145.5 مليون شيكل.

ب-"تعزيز" مكانة القدس كمركز للبحث والتطوير، إلى جانب "تطوير" مجال الصناعات المتقدّمة بميزانية قدرها 71.4 مليون شيكل.

ت-برامج تكميلية للبنود السابقة تُساعد على تحقيق "التنمية الاقتصادية" في المدينة، ويُخصّص لها مبلغ 70.5 مليون شيكل.

أما الميزانية الحكومية المخصّصة لهذه الخطّة فهي على النحو الآتي:

أ- الموازنة الإجمالية لخطة "ميروم" الممتدّة بين الأعوام 2011-2016 ستكون 290 مليون شيكل- مع بعض الاستقطاعات للخطط الأخرى التي تم سنّها لاحقًا- موزّعة على سنوات البرنامج، على أن تتم الموافقة بشكل سنوي على المبالغ المخصّصة لكل سنة من سنوات تنفيذها.

ب-تخصيص موازنة إضافية مقدارها 75 مليون شيكل من وزارة السياحة، إلى جانب 30 مليون شيكل يتم استقطاعها من موازنة الخطة المذكورة أعلاه للعمل على تطوير قطاع الفنادق في المدينة (بناء فنادق جديدة وتوسيع الفنادق القديمة).

ت-تقوم بلدية القدس بتخصيص ميزانية إضافية قدرها 41.5 مليون شيكل لتنشيط وتشجيع السياحة في المدينة خلال سنوات البرنامج الخمس، على ألّا يقل المبلغ المخصّص لكل سنة من هذه السنوات عن 1.6 مليون شيكل.

ث-يتم وضع خطة تسويقية للأراضي الأنسب لتخصيصها لهذا المجال من قِبَل مدير عام دائرة الأراضي خلال مدة أقصاها 3 أشهر من تاريخ صدور القرار (الخطة).

ووفقًا للقرار، توكل مهمة تنفيذ هذا البرنامج لسلطة تطوير القدس، بشكل رئيس، كما ينصّ القرار على تشكيل "لجنة توجيهية" برئاسة مدير عام مكتب رئيس الوزراء، وبعضوية كل من مدير عام وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل، مدير عام وزارة السياحة، مدير شعبة الموازنة في وزارة المالية، رئيس بلدية القدس ومدير عام سلطة تطوير القدس (أو ممثلين عنهم)، يقع على عاتقها المسؤوليات التالية: المصادقة على الميزانية المخصّصة لكل سنة، تقديم تقارير دورية حول آليات وتقييم أداء اللجان والهيئات العاملة، طلب زيادة المبالغ المالية

المخصّصة لسنوات البرنامج، تعديل الجدول الزمني لتنفيذ البنود المنصوص عليها في هذا القرار، تشكيل لجان فرعية مُساعدة بحسب الضرورة، وكل ما من شأنه إنجاح الخطة (البرنامج) خلال السنوات التي تُغطّيها.

تُعدّ "خطة ميروم" من أكبر الخطط الإسرائيلية خلال العقد الأخير، وتنظر لها دولة الاحتلال من منظور إستراتيجي، وقد جاء على لسان بنيامين نتنياهو أن "القرار يسعى لتعزيز مكانة القدس الموحّدة، عاصمة إسرائيل الأبدية، في مجالات السياحة والتكنولوجيا المتطورة والحيوية وجذب السكّان اليهود والمشاريع المختلفة للمدينة، وتحسين نوعية التعليم"،[20] في إشارة واضحة إلى الأهداف والأبعاد السياسية الاستيطانية التي ينطوي عليها هذا القرار، وإن كان مُغلّفًا بتسميات مضلّلة.

2. خطة رئيس الوزراء لإضافة 300 مليون شيكل لمشاريع وبرامج "التنمية" الاقتصادية–الاجتماعية في مدينة القدس.

تاريخ القرار: 29.06.2014

يستند هذا القرار إلى "قانون أساس: القدس عاصمة إسرائيل (1980)"، ويهدف إلى "تطوير" القدس ضمن خطة "تنمية" اقتصادية–اجتماعية شاملة في ذلك القدس الشرقية. يتمثّل الهدف الأبرز لهذه الخطة في خفض مظاهر "العنف" من خلال تقليص الفجوات في المجالات التالية: البنية التحتية، التوظيف، التعليم، الرفاهية، وزيادة الإنفاق على الأمن الشخصي للإسرائيليين. يأتي هذا التصوّر انطلاقًا من الفرضية القائلة بوجود صلة وثيقة بين نطاق "العنف" ومستواه، ومستوى المعيشة في أحياء القدس الشرقية.

كيف يرى القرار القدس الشرقية؟

القدس الشرقية هي مكان سكن وإقامة 306.000 نسمة، يُشكّلون ما نسبته 38% من سكان القدس (هذه المعطيات بناءً على ما ورد في القرار بتاريخه)، والحالة المدنية لهم هي حالة المقيمين وليس المواطنين. أما الوضع الاجتماعي–الاقتصادي في هذه الجزء من المدينة فيُعتبر من بين الأدنى مقارنةً بباقي المناطق في

[20] غاي كتسوفيتش، "خطة ميروم: 290 مليون شيكل لتعزيز وتطوير الاقتصاد والسياحة في القدس"، *غلوبوس*، 26.05.2011، https://bit.ly/3hi9t4K (آخر مشاهدة 22.04.2021).

"إسرائيل"*، إلى جانب تميّزها بوجود نسبة عالية من الأطفال والعائلات تحت خط الفقر، ونسبة منخفضة منهم تشارك في العمل، إلى جانب شيوع ظاهرة التسرّب من المدارس بشكلٍ خاص (30%).

بحسب ما هو منصوص عليه في هذه الخطة، فإن الحكومة ستعمل- في معرض تشخيص مظاهر "الفوضى" و "العنف" المنتشرة في أحياء القدس الشرقية ومناطقها- على إيجاد خطة (برنامج) للتغلّب على هذه المظاهر والقضاء عليها، بحيث يُشرف على إعدادها وزير شؤون القدس بمساعدة رئيس البلدية ووزارة الأمن الداخلي، ووزارات الرفاه والإسكان والتربية والتعليم وجهات أخرى، بشكل يقود في النهاية إلى خفض كبير لمظاهر "العنف" بأكثر من 50%، على المديين القريب والبعيد.

- **أهداف الخطة ومبادئها**

التركيز على فئة الشباب، خصوصًا الذين تتراوح أعمارهم بين (10-35) سنة، استنادًا إلى أن هذه الفئة هي الأكثر عرضة للمشاركة في هذه الظاهرة، وعليه يُصبح "الاستثمار" في هذه الفئة هو الطريق الأنسب لتحقيق التغيير.

أ- تحسين البنية التحتية المادية في شرق المدينة، مع التركيز على المجالات التالية: الصرف الصحي، المياه، الكهرباء، الطرق والأرصفة وغيرها.

ب- "تشجيع" و"تطوير" التعليم والتعليم المهني والتعليم العالي: عبر تنظيم الدورات الأكاديمية وتعزيز الدراسات العبرية في المدارس وبرامج الحدّ من التسرّب وخلق بدائل اقتصادية عبر تشجيع التوجه للتعليم المهني، كما ينصّ القرار على تطبيق مخطط مناطق سلمية "لا عنف" في خمسة من أحياء القدس الشرقية ومناطقها.

ت- العمل على "تشجيع" الانخراط في العمل والوظائف بشتى أشكالها، للتغلّب على الوضع الاجتماعي- الاقتصادي الصعب في أحياء القدس الشرقية.

ث- التمكين الاجتماعي والرعاية الاجتماعية: زيادة الأخصائيين الاجتماعيين للنهوض بالشباب ودعمهم، وبناء المرافق الترفيهية وتفعيل نشاطاتها.

- **زيادة الأمن الشخصي**

* يتم الإشارة إلى القدس الشرقية كجزء من دولة إسرائيل، وذلك استنادًا إلى ما ورد في "قانون أساس: القدس عاصمة إسرائيل الموحّدة" لسنة 1980.

تنصّ الخطة على زيادة تواجد عناصر الشرطة في المناطق المذكورة ماديًا وتقنيًا، وتعزيز "المنظومة الأمنية" بشكل عام، وإصدار التصاريح والتراخيص، وتوظيف الأفراد. إلى جانب ذلك، تُمنح الجهات التنفيذية (الشرطة وأجهزة الأمن) وكذلك المؤسسات القضائية، صلاحيات واسعة للحدّ من انتشار "ظاهرة العنف" بشتّى الوسائل والطرق.

3. خطة زيادة الأمن الشخصي والتنمية الاقتصادية-الاجتماعية في القدس لصالح "جميع السكان"

رقم القرار: 1775.[21]

تاريخ القرار: 29.06.2014

الحكومة: الثالثة والثلاثون (برئاسة بنيامين نتنياهو).

يأتي هذا القرار بناءً على توصية الفريق الوزاري حول الوضع الأمني في القدس الشرقية، واستمرارًا للمادة (4) من "قانون أساس: القدس عاصمة إسرائيل"، وللقرارات والخطط والبرامج الحكومية الإسرائيلية الساعية "لتنمية" قطاعات "الأقليات"، وإدراكًا لضرورة التوصل لحلّ "منهجي" لقضية الأمن في القدس الشرقية، بما في ذلك الحدّ من مظاهر "العنف" والجريمة و "تعزيز" النمو الاقتصادي:

أ- زيادة الأمن الشخصي

يُطلب من وزارة الأمن الداخلي، بالتعاون مع الجهات ذات الاختصاص، تنفيذ خطة متعددة السنوات، بين الأعوام 2014-2017، لتعزيز الأمن الشخصي وتكثيف تواجد عناصر الشرطة في هذه المناطق بهدف الحدّ من مظاهر "العنف" المنتشرة فيها، وتخصّص لذلك موازنة إجمالية تبلغ 94.5 مليون شيكل موزعة على النحو الموضح في الجدول رقم (2).

[21] للاستزادة: انظر/ي نص القرار كاملاً: https://www.gov.il/he/Departments/policies/2014_dec1775.

السنة	المبلغ المصروف بملايين الشواكل
2014	5
2015	28
2016	30
2017	31.5
المجموع	**94.5**

الجدول رقم (2): الأرقام بملايين الشواكل.

ب-التنمية الاقتصادية والاجتماعية

تُصادق الخطة على برنامج متعدّد السنوات (2014-2018) يسعى إلى "تنمية" سكان القدس الشرقية اقتصاديًا واجتماعيًا، في مجالات **التعليم، التعليم العالي، التوظيف، البنية التحتية، والرفاه.** على النحو التالي:

1-تحسين البنية التحتية المادية

ينصّ القرار على ضرورة إجراء عملية مسح لفحص احتياجات البنية التحتية في مناطق القدس الشرقية، بما في ذلك طرق المواصلات والمباني العامة، على أن يتم تخصيص موازنة قدرها 67.5 مليون شيكل لهذا الهدف خلال سنوات الخطة المذكورة سابقًا، بالإضافة إلى ميزانية خاصة لعمليات صيانة البنية التحتية القديمة و"تطويرها".

2- التعليم، التعليم المهني والتعليم العالي

يهدف القرار إلى وضع البرامج والخطط الكفيلة بزيادة أعداد الطلبة الملتحقين بمسار شهادة الثانوية العامة الإسرائيلية (البجروت) للطلبة العرب في مناطق القدس الشرقية، بالإضافة إلى العمل على زيادة عدد الطلاب في المدارس الإعدادية، العمل على تعزيز اللغة العبرية في دراستهم، والتوجه أكثر للجوانب المتعلقة بمهارات الحاسوب والمهارات التكنولوجية وتحفيز التوجه لهذا المسار، ووضع الخطط اللازمة للتقليل من ظاهرة التسرّب من المدارس. على أن يتم تنفيذ هذه الخطوات من خلال لجنة مشتركة بين وزارة التربية والتعليم وبلدية القدس.

يُركز القرار على ضرورة أن يتم التعامل مع الطلبة في مناطق القدس الشرقية بشكل فردي، والعمل جنبًا إلى جنب مع وزارة الأمن الداخلي وبلدية القدس في إطار برنامج "مدينة بلا عنف" الذي يتم العمل عليه في خمس من مناطق القدس الشرقية وأحيائها. على أن تكون الميزانية الإجمالية المخصّصة للجانب التعليمي هي 46.990.000 شيكل على امتداد سنوات الخطة.

3- التوظيف وريادة الأعمال

ينصّ القرار على تشكيل فريق مشترك مكون من "مدير سلطة تنمية الأقليات" في مكتب رئيس الحكومة، وزير العمل، وزير الاقتصاد، المدير العام لبلدية القدس، المدير العام لوزارة القدس والتراث، وممثل عن وزير المالية لصياغة برنامج لزيادة معدلات التوظيف وأفضل الطرق لكسب الجمهور العربي في القدس الشرقية للاندماج في الاقتصاد الإسرائيلي، وإقامة مراكز الإرشاد الوظيفي والمهني، وتشجيع إطلاق البرامج التدريبية والدورات المهنية والشخصية من أجل المساعدة في تطوير المهارات والمؤهلات الوظيفية.

كما ينصّ القرار على أنه سيتم العمل على تشجيع الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة في القدس الشرقية، على أن يتم تخصيص ميزانية قدرها 47.660.000 شيكل خلال سنوات الخطة.

4- التمكين الاجتماعي والرعاية الاجتماعية

بموجب هذا القرار، يُفرض على وزارة الخدمات والرعاية الاجتماعية وضع برامج للوقاية من تعاطي المخدرات والكحول لفئة الشباب الملتحقين بنظام التعليم الرسمي، حيث سيتم تنفيذ هذا البرنامج بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، كما ينصّ على ضرورة أن تقوم الوزارة بإضافة 30 معيارًا جديدًا للعاملين الاجتماعيين في مجال النهوض بالفئات الشبابية من أجل "النهوض" بالشباب في مناطق القدس الشرقية، على أن يتم تخصيص ميزانية قدرها 37.850.000 شيكل لهذا المجال على امتداد سنوات الخطة.

الميزانية العامة الإجمالية لهذه الخطة

يُخصّص القرار ميزانية إجمالية لخطة التنمية الاقتصادية-الاجتماعية قدرها 200 مليون شيكل من المصادر الحكومية، تُغطي الفترة بين 2014-2018، بحيث يتم تقسيمها بين الوزارات المختلفة بحسب ما تقتضيه

الخطة ومجالات العمل. بالإضافة إلى مبلغ 50 مليون شيكل يتم استقطاعه من ميزانية برنامج "تطوير" حوض البلدة القديمة في القدس والمعروف بالقرار الحكومي رقم 4651.

أمّا بخصوص مهمة الإشراف العام على توجيه الخطة ومتابعة سيرها وتنفيذها فتوكل للجنة وزارية، أو ممثلين عن الوزارات المذكورة في البنود أعلاه، على أن يتم رفع تقارير دورية وتوصيات لمكتب رئيس الحكومة على مدار سنوات الخطة.

4. خطة "التنمية الاقتصادية" للقدس للأعوام 2016-2020

رقم القرار: 8.[22]

تاريخ القرار: 19.05.2015

الحكومة الرابعة والثلاثون (برئاسة بنيامين نتنياهو).

يُصادق هذا القرار على البرنامج الذي طرحه رئيس بلدية القدس، وبموجبه أعدت البلدية برنامج وكادر عمل لـ "تطوير" النشاط الاقتصادي-الاجتماعي و "تعزيزه" في مدينة القدس خلال السنوات الخمس التي تُغطّيها الخطة بعنوان "القدس 2020: خطة خمسية لتعزيز النمو". كما ينص على اعتماد خطة/ نية الصندوق القومي اليهودي لتوفير الموارد المتعلّقة بتنفيذ "البرامج التطويرية" التي تُغطي فترة الخطة (2016-2020).

كما ينصّ على تشجيع ودراسة الاستثمارات الهادفة إلى "تطوير" المؤسسات الثقافية والفنية والترفيهية في المدينة، وإنشاء مسرح للأطفال في حديقة الجرس، والسعي لبناء مجمّع ثقافي فريد ومميز في الجزء الشرقي منها. ويتم البدء بالعمل على تنفيذ ما ورد في هذا القرار في غضون 60 يومًا من تاريخ إصدار القرار، إلى جانب تقديم اقتراح لمجلس الوزراء يتضمّن برنامجًا تجريبيًا يمتدّ لأربع سنوات يهدف إلى تشغيل وتعزيز النشاط في المجال الحضري وزيادة حجم المشاريع الاقتصادية والوحدات السكنية في المدينة باعتبارها موحّدة (القدس الموحّدة/ الكاملة).

[22] للاستزادة: انظر/ي نص القرار كاملاً: https://www.gov.il/he/Departments/policies/2015_des8.

5. المصادقة على مبادئ اتفاقية الإطار بين وزارة القدس والتراث وشركة تنمية القدس الشرقية المحدودة

رقم القرار: 497.[23]

تاريخ القرار: 27.08.2015

الحكومة الرابعة والثلاثون (برئاسة بنيامين نتنياهو).

يأتي هذا القرار للمصادقة على اتفاقية الإطار بين الحكومة الإسرائيلية (تُمثّلها وزارة القدس والتراث) وشركة تنمية القدس الشرقية المحدودة، وتستمر مدّة خمس سنوات من تاريخ 04.08.2015، وبموجبه، سيتم تنفيذ المشاريع السياحية والعمل على "تطوير" البنية التحتية للسياحة وصيانة الفضاء السياحي العام. وقد خصص القرار موازنة قدرها الإجمالي 300.000.000 شيكل (على ألّا يزيد المبلغ المصروف خلال كل سنة من سنوات المشروع عن 60.000.000 شيكل)، مع إمكانية زيادة هذه الموازنة في حال توفر دعم آخر، وبحسب ما تقتضيه الضرورة بناءً على التقارير الدورية الصادرة عن وزارة القدس والتراث التي تحصل على تقرير مفصّل من الشركة (مرة كل ثلاثة أشهر) يتضمّن تفاصيل تنفيذ المشروع والالتزام بخطة العمل وفق الجدول الزمني المتفق عليه خلال السنوات الخمس.

6. قرار تطوير "خطة ميروم" للتنمية الاقتصادية في القدس

رقم القرار: 788.[24]

تاريخ القرار: 29.11.2015

ينصّ هذا القرار على تطوير الخطّة المذكورة سابقًا، والمعروفة باسم "خطة ميروم" من خلال:

[23] للاستزادة: انظر/ي نص القرار كاملاً: https://www.gov.il/he/Departments/policies/2015_dec497.

[24] للاستزادة: انظر/ي نص القرار كاملاً: https://www.gov.il/he/Departments/policies/2015_des788.

أ- تخصيص موازنة إضافية قدرها 70 مليون شيكل للأنشطة التنموية الهادفة لتعزيز الأعمال الصغيرة والمتوسطة خلال عام 2016.

ب-تخصيص مبلغ 5 مليون شيكل لصندوق القروض المخصّص للشركات الصغيرة.

ت-زيادة نسبة الضمان الحكومي (ضمان الدولة) على قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة في القدس، بحيث يصل إجمالي القرض إلى 100 مليون شيكل.

ث-تخصيص مبلغ 5 مليون شيكل لصالح "تنشيط" القطاع السياحي، وتعزيز السياحة القادمة للقدس.

ج-تخصيص مبلغ 15 مليون شيكل للترويج الثقافي (الثقافة اليهودية والعبرية) بهدف تشجيع السياحة الداخلية والخارجية باتجاه القدس، بما يضمن أيضًا دعم المناسبات الدينية و"القومية" لليهود في المدينة.

ح-تخصيص مبلغ 4.160 مليون شيكل لبرامج تعزيز مكانة القدس الأكاديمية، من خلال العمل على زيادة عدد الطلاب الأجانب (الإشارة هنا إلى الطلاب الأجانب بالإضافة إلى الطلاب العرب لتشجيع انخراطهم في المناهج والأكاديميات العبرية).

خ-تخصيص مبلغ 5 مليون شيكل لتشجيع البرامج الدراسية السينمائية، وبرامج السينما اليهودية والتراث اليهودي في القدس في العام 2016.

بحسب القرار، توكل مهمة توزيع المبالغ المذكورة، وضمان آليات التنفيذ لفريق مكون من: وزير المالية، وزير القدس والتراث، ورئيس بلدية القدس، بالإضافة إلى مدير عام مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، والتي تقوم بدروها برفع تقارير دورية للجان الحكومية المختصة حول تطبيق البنود المذكورة في هذا القرار.

7. خطة اليوبيل لـ "تطوير" اقتصاد القدس

رقم القرار: 1483.[25]

تاريخ القرار: 02.06.2016

الحكومة الرابعة والثلاثون (برئاسة بنيامين نتنياهو).

[25] للاستزادة: انظر/ي نص القرار كاملاً: https://www.gov.il/he/departments/policies/2016_dec1483 .

يأتي هذا القرار استمرارًا لقرارات حكومية سابقة، القرار (3696)، والقرار (3238- خطة ميروم)، صدرت في الأعوام 2005 و2011 على الترتيب. يهدف هذا القرار لتعزيز التنمية في مدينة القدس وفقًا لما نصّ عليه "قانون أساس: القدس عاصمة إسرائيل (1980)"، وسياسة الحكومة المستمرّة لتحقيق هذا الهدف. حيث ترى الحكومة أن هناك ضرورة لتعزيز التنمية في القدس خصوصًا في المناطق الأكثر حاجة، من أجل إنتاج زخم اقتصادي ومرونة اقتصادية، الأمر الذي يتطلّب توفير الميزانيات والبرامج التي تُدار حكوميًا في المدينة.

1- الموافقة على خطة خمسية إضافية- مكمّلة للخطة السابقة المعروفة باسم ميروم- المُشار إليها أعلاه، والتي تُستبدل بهذا القرار لتصبح "خطة اليوبيل". سيتم تنفيذ هذه الخطة على مدار خمسة أعوام؛ أي في الفترة الممتدة بين 2016 و2021. تسعى الخطة (القرار) إلى تعزيز محرّكات النمو الاقتصادي في مجالات: السياحة، الصناعة المتطورة، القطاع الأكاديمي والتعليم، نوعية الحياة في المدينة.

أ- السياحة

يسعى القرار، كما يرد في نصّه حرفيًا، إلى تعزيز مكانة القدس وترسيخها كعاصمة للسياحة الدولية، وقد تم تخصيص 137 مليون شيكل لهذا الهدف، من خلال توفير خطط لتسويق المدينة سياحيًا، خطط لتطوير البنية التحتية الخاصة بالسياحة والمنتجات السياحية في المدينة، والتركيز على جذب السياحة الدولية إلى المدينة. ويتألف الفريق الذي سيعمل على وضع هذه الخطط من: مدير عام وزارة القدس والتراث، مدير عام وزارة السياحة، ومدير عام سلطة تطوير/ تنمية القدس.

كماينص القرار على تخصيص مبلغ 10 مليون شيكل لبلدية القدس لغرض تنمية القطاع السياحي وتطويره ضمن الخطط والبرامج في هذا المجال.

ب-الصناعات المتطورة

ينصّ القرار على ضرورة تعزيز مكانة القدس ضمن مجالات الصناعات المتقدّمة من خلال المجالات الآتية: مبادرات تكنولوجية متطورة، شركات معرفة مكثّفة، أفلام وتلفزيون ورسوم متحركة، بحيث يتم تخصيص مبلغ 160 مليون شيكل لزيادة عدد الشركات العاملة في مجال التكنولوجيا في المدينة، وتشجيع ريادة الأعمال

والمبادرات الريادية مع التركيز على التعاون الدولي، وتطوير صناعة وإنتاج السينما والرسوم المتحركة في المدينة.

ت-القطاع الأكاديمي والتعليم

ينصّ القانون على تخصيص موازنة قدرها 75 مليون شيكل لتعزيز مكانة القدس كمدينة رائدة في الأوساط الأكاديمية والتعليمية، والسعي إلى زيادة التنوع في مجالات الدراسة إلى جانب تطوير تلك القائمة في المؤسسات التعليمية والأكاديمية.

ث-نوعية الحياة في القدس

ينصّ القرار على تخصيص مبلغ 163 مليون شيكل من أجل تحسين نوعية الحياة في الفضاء العام في المدينة، والاستثمار في البنية التحتية، طرق وشوارع ومواقف للسيارات وغيرها.

وفقًا للقرار، فإن سلطة تطوير القدس والبلدية هي المسؤولة عن تنفيذ بنوده، وتكون الموازنة المخصّصة لذلك 625 مليون شيكل على مدار سنوات الخطة (2016-2021) كما هو موضّح في الجدول رقم (3)، وبحسب أوجه الصرف كما هو موضح في الجدول رقم (4)، بالإضافة إلى تخصيص مبلغ 225 مليون شيكل إضافية في حال اقتضت الحاجة.

سنوات الخطة	الميزانية بملايين الشواكل
2016	150
2017	100
2018	100
2019	100
2020	100

2021	75
المجموع	625

جدول رقم (3): توزيع الميزانية على سنوات الخطة.

ميزانيات البرامج (بالشيكل)	الميزانية الدائمة
السياحة	137
الصناعات المتطورة	160
القطاع الأكاديمي والتعليم	75
نوعية الحياة	163
تطوير قطاع الأعمال وتعزيزه	90
الميزانية الإجمالية لمجالات الخطة	625
رصيد إضافي	225
الميزانية الإجمالية للبرنامج	850

جدول (4): أوجه الصرف حسب الخطة.

8. مخطط الحرم الرياضي الوطني في القدس

رقم القرار: 1484.[26]

تاريخ القرار: 02.06.2016

الحكومة الرابعة والثلاثون (برئاسة بنيامين نتنياهو).

يستند هذا القرار الحكومي– صدر في يوم صدور القرار السابق نفسه (حسب ترتيب الدراسة) – إلى "قانون أساس: القدس عاصمة إسرائيل (1980)"، من حيث أولويتها؛ أي القدس، في الحصول على الدعم والخدمات الحكومية المختلفة لتعزيز مكانتها "كعاصمة موحّدة" لإسرائيل، وبالتالي، تحظى بأولوية قصوى في خطط التطوير الاقتصادي والاجتماعي الإسرائيلية، التي تأتي كغطاء ومسوّغ لتبرير عمليات التهويد والمحو.

ينصّ القرار على إقامة حرم رياضي (قاعة وطنية) في القدس، بحيث تُشرف لجنة برئاسة مدير عام وزارة الثقافة والرياضة، بعضوية ممثلين عن وزارة القدس والتراث، شعبة الموازنة في وزارة المالية، سلطة تطوير القدس، بلدية القدس، بالإضافة إلى ممثلين عن الهيئات الرياضية المختلفة. وبهذا، يقع على عاتق هذه اللجنة وضع خطة تنفيذية لإقامة الحرم الرياضي وفقًا لأفضل معايير الملاعب والقاعات الرياضية العالمية خلال مدة زمنية قصيرة لا تتجاوز ثلاثة أشهر.

9. مخطط توسيع برامج "تطوير" القدس

رقم القرار: 2602.[27]

تاريخ القرار: 09.04.2017

الحكومة الرابعة والثلاثون (برئاسة بنيامين نتنياهو).

[26] للاستزادة: انظر/ي نص القرار كاملاً: https://www.gov.il/he/Departments/policies/2016_dec1484.

[27] للاستزادة: انظر/ي نص القرار كاملاً: https://www.gov.il/he/Departments/policies/2017_dec2602.

يأتي هذا القرار استمرارًا لمجموعة القرارات الحكومية السابقة، والممتدة منذ العام 2005 وحتى تاريخه. يستند، كما سابقيه، إلى "قانون أساس: القدس عاصمة إسرائيل (1980)"، ويهدف إلى توسيع سياسة "التنمية والتطوير" الاقتصادية–الاجتماعية التي تقوم بها الحكومة في القدس، من خلال توسيع نطاق الموازنات المطروحة لتنفيذ الأهداف الحكومية في القدس.

يقضي القرار برصد مبلغ 15 مليون شيكل إضافي لتوسيع برنامج الاحتفالات بذكرى "توحيد القدس". كما ينصّ أيضًا على تخصيص مبلغ 20 مليون شيكل لوزارة التربية والتعليم بهدف الاستثمار في برنامج زيادة عدد الطلاب الملتحقين ببرنامج "البجروت" الإسرائيلي. كما ينصّ على ضرورة قيام رئيس الحكومة بتشكيل لجنة وزارية برئاسة وزير الخارجية لتقييم نوعية البناء المقامة في محيط القدس "القدس الكبرى"، وتقديم توصيات فيما يتعلّق بتطويرها بشكل يتناسب مع "العاصمة".

10. الخطط الإسرائيلية الساعية لتوطين شركات الهايتك في القدس ومضاعفة عددها

حدّدت وزارة القدس والتراث قطاع ريادة الأعمال والتكنولوجيا أساسًا لأي اقتصاد متطور، وعليه، يكون للقدس أهمية وأولوية كسائر المدن الإسرائيلية الأخرى، في مجال "تطوير" قطاع ريادة الأعمال والتكنولوجيا المتطورة، استنادًا إلى ما ورد في الخطة المعروفة باسم "خطة ميروم"، بالإضافة إلى الخطط والقرارات الحكومية الأخرى.

ومنذ تشييد هذا البرنامج في العام 2012، تم تقديم العديد من المنح لمشاريع تقع تحت مسمّى "الشركات الناشئة" بما في ذلك في مناطق القدس الشرقية وضواحيها. حيث تُغطي هذه الشركات المجالات التالية: الطب (35.5%)، الانترنت (15.8%)، الهواتف الذكية (12.5%)، والبرمجيات (17.7%).[28]

من ضمن المشاريع التي تم العمل على استجلابها إلى القدس والعاملة في مجال التكنولوجيا العالية، مشروع (Masschalenge) وهو أكبر مشروع تقني من نوعه يعمل في: بوسطن، المكسيك، سويسرا، لندن. تُشرف على تنفيذ هذا المشروع كلّ من: وزارة القدس والتراث، وزارة الاقتصاد، سلطة تطوير القدس، بحيث تبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع 15 مليون دولار مدّة خمس سنوات، بهدف جذب المشاريع التكنولوجية العالية من كافة المناطق "المحلية والدولية" للعمل والاستثمار في القدس، ومساعدة المشاريع الإسرائيلية الموجود فيها للوصول

[28] للاستزادة: انظر/ي نص القرار كاملاً: https://www.gov.il/he/departments/general/tech.

إلى الأسواق الدولية إلى جانب جذب الشركات الدولية الكبرى العاملة في هذا المجال، وقد تم الشروع في تنفيذه مطلع العام 2016،[29] ضمن الخطة المذكورة سابقًا والمعروفة باسم "خطة اليوبيل".

جدير بالذكر أنه من الصعوبة تحديد خطط واضحة المعالم في هذا المجال بالتحديد، كون المشاريع التي يتم العمل على تنفيذها هي في الغالب تندرج ضمن القطاع الخاص الإسرائيلي، وعلى الرغم من ذلك، يُمكن التعرّف على الجهد "الحكومي" المبذول في هذا المجال من خلال "بلدية القدس" وعلى لسان رئيسها موشيه ليون، الذي يرى أن الهدف الحكومي خلال السنوات الخمس الممتدة بين 2019–2024 يتمثّل في مضاعفة عدد الشركات العاملة في مجال التكنولوجيا المتطورة في القدس، وبحسبه، فإن عدد العاملين في هذا المجال في القدس وحدها حتى العام 2019 نحو 18 ألف عامل موزعين على: 550 شركة هايتك، 450 شركات start-up، 180 شركة تكنولوجية.[30] ويرى ليون، بأن الميزة النسبية التي تتمتع بها المدينة والمتمثّلة في الخصم الضريبي على الشركات (تدفع فقط ما نسبته 7.5%) الهدف منها تشجيع هذه المشاريع، هذا بالإضافة إلى وجود قوة عاملة كبيرة ورخيصة في الوقت نفسه (العرب في القدس الشرقية) يُمكن توظيفها في هذا المجال بأجور أقل من تلك الموجودة في مناطق داخل إسرائيل.

هذا وعمدت الحكومة الإسرائيلية من خلال البرامج والمشاريع التي تطرحها "بلدية القدس" إلى التركيز على الاستثمار في مجال التعليم لـ"تطوير" رأس مال بشري "عالي الجودة" في المدينة، من أجل أن يُصبح مجال "التكنولوجيا المتطورة/ الفائقة" مؤثرًا بشكلٍ فعلي في اقتصاد المدينة كما نصّت عليها "خطط التطوير الحكومية"، ولا سيّما خطّتا "ميروم" و"اليوبيل"، وهو الأمر الذي نرى أبرز تجلّياته في تلك الخطط الساعية، من ضمن مساعٍ أخرى، لتهيئة المقدسيين للانخراط في هذا المجال كأيدٍ عاملة رخيصة، وضمن مفهوم السيطرة والأسرلة عبر استدماجهم في هذه الصناعات وغيرها.

فقد شهدت الفترة الممتدة بين 2013–2017 زيادة ملحوظة في عدد شركات الصناعات المتطورة "الهايتك" بما فيها الصناعات الحيوية "البيو–تيك" بنسبة نحو 52% في العام 2018،[31] بمعدّل 500 شركة "هايتك"، يعمل فيها قرابة 15000 موظف. وبحسب "معهد القدس لبحث السياسات"، فإن "النمو" السريع الذي يشهده هذا المجال يأتي كثمرة للجهود التي تبذلها وزارة شؤون القدس والتراث وسلطة تطوير القدس، كجزء من تطبيق

[29] للاستزادة: انظر/ي نص القرار كاملاً: https://www.gov.il/he/departments/policies/2017_dec2686.

[30] https://www.calcalist.co.il/local/articles/0,7340,L-3763844,00.html

[31] هذه النسبة بحسب مؤشر ivc.

خطتي "ميروم" و "اليوبيل"– التي تم التطرّق إليها بشيء من التفصيل في هذه الدراسة– وأيضًا، فإن الميزة النسبية التي تتمتع بها القدس من إعفاءات ضريبية وتشجيع للسكن سواءً للموظفين أو حتى للإسرائيليين بالمعنى العام، إلى جانب وجود بنية تحتية صحية وتعليمية متطورة، تجعل من المدينة مقرّ جذب لهذه الشركات، التي وصلت إلى 6% من مجمل شركات "الهايتك" العاملة في إسرائيل في العام 2018.[32]

ومن بين البرامج العاملة في مجال الهايتك برنامج "هارلي"، ضمن خطّتي "ميروم" التي حدّدت قطاع الهايتك كمحرّك لنمو المدينة، وخطة "اليوبيل"، حيث يعمل هذا البرنامج على تقوية صناعات الهايتك وتطويرها، ومن بين الأهداف المحدّدة له هو أن تكون القدس عاصمة للتكنولوجيا العالية والحيوية والشركات الناشئة (Start Up) وكل الشركات التي تعمل في هذه المجال، مع التركيز على الطاقات، أو قوة العمل "الضخمة" الموجودة في القدس الشرقية لتكون ضمن القوة العاملة في هذا المجال، بعد امتلاكهم المؤهلات العلمية والفنية وغيرها اللازمة.

إن الافتراض الرئيس الذي تستند إليه معظم البرامج الإسرائيلية، التي تتمظهر في شكل خطط و/أو قرارات حكومية هو أن "أحد أوجه "الفشل" و/أو "التخلّف" الاجتماعي والاقتصادي في القدس الشرقية ناجم عن انعدام الصلة بين التعليم والتوظيف"،[33] وهو الأمر الذي تراه مبررًا للتغلغل في البرامج التعليمية للمقدسيين، واستدماجهم في دراسات اللغة العبرية، الثقافة العبرية، ونظام "البجروت" كبديل لنظام الثانوية العامة "التوجيهي" بحسب المنهاجين الأردني والفلسطيني.

11. خطة "تطوير" البنية التحتية الصحية في القدس

رقم القرار: 4594.[34]

تاريخ القرار: 02.06.2019

الحكومة الرابعة والثلاثون (برئاسة بنيامين نتنياهو).

---

[32] يميت نفتالي، "هل يمكن للصناعة المتطورة في القدس أن تكون محرّكًا للنمو الاقتصادي للمدينة؟"، *معهد القدس لبحث السياسات*، 03.08.2018، https://bit.ly/3ALleIG (10.05.2021).

[33] يميت نفتالي وميرك شتيرن، "التدريب المهني: أداة للاندماج المهني لسكان القدس الشرقية"، *معهد القدس لبحث السياسيات*، عدد 490 (2018)، 26.

[34] للاستزادة: انظر/ي نص القرار كاملاً: https://www.gov.il/he/Departments/policies/dec4594_2019.

يأتي هذا القرار ضمن مجموعة القرارات الساعية لتهويد المدينة والسيطرة عليها من خلال الجوانب الثلاثة التي سبق وذكرناها في هذه الدراسة: البنية التحتية، والنظام الصحي، والتعليم. ويهدف كما ورد في نصّه إلى "تعزيز" البنية التحتية الصحية في القدس و"تطويرها"، خاصة في المناطق التي تعاني من نقص في الخدمات الصحية (القدس الشرقية)، ويُخصّص لهذا الهدف في هذا القرار فقط مبلغ 15 مليون شيكل لتنفيذ هذا القانون في العام 2019 فقط، على أن تُشرف وزارة الصحة على التنفيذ بعد تلقّي الدعم المالي من وزارة القدس والتراث.

12. مخطط "تطوير" حوض البلدة القديمة في القدس الشرقية

رقم القرار: 2678.[35]

تاريخ القرار: 28.05.2017

الحكومة الرابعة والثلاثون (برئاسة بنيامين نتنياهو).

انطلاقًا من الأهمية "القومية" والتاريخية و"الدينية" للبلدة القديمة في القدس وأهميتها بالنسبة لبرامج "الدعم والتطوير" الحكومية، ينصّ القرار على تكليف وزير القدس والتراث بتقديم خطة/ تصوّر موسّع لتطوير حوض البلدة القديمة في مدينة القدس، على أن يتم تنفيذها خلال الفترة الممتدة بين 2018–2024. ويشمل هذا القرار الجوانب التالية: تطوير البينة التحتية في البلدة القديمة، "تطوير" البنية التحتية الاقتصادية والإنتاجية، زيادة الإحساس بالأمان، تحسين نوعية الحياة في هذا الجزء من المدينة بشكل ينعكس على السكان و "المقيمين" فيها. يتضمّن القرار أيضًا تخصيص مبلغ 50 مليون شيكل بشكل أولي للعام 2017 فقط، على أن تتم زيادة المبلغ تدريجيًا خلال سنوات البرنامج المنصوص عليها أعلاه، مع تركيز البرنامج على تمويل مشاريع "تطوير" جبل الزيتون، ودعم الفعاليات والبرامج الثقافية التي تُقام بشكل مستمر في البلدة القديمة.

تُعدّ السيطرة على البلدة القديمة وحوض البلدة القديمة (الحوض المقدّس) من أهم الأهداف التي تتضمّنها البرامج الحكومية الإسرائيلية ومخطّطاتها خلال العقدين الأخيرين، إذ أن ذلك يُمكّن سلطات الاحتلال من السيطرة على

[35] للاستزادة: انظر/ي نص القرار كاملاً: https://www.gov.il/he/departments/policies/2017_des2678.

منطقة مهمّة وذات بعد إستراتيجي، فالسيطرة عليه أو القضاء على الأغلبية العربية الكبيرة فيه تُعدّ هدفًا إستراتيجيًا يضمن تحقيقه انعدام أي إمكانية لتقسيم المدينة مستقبلاً ضمن أي حلّ سياسي (حل الدولتين). وهو أحد الأهداف الإستراتيجية التي سعى الاحتلال إليها منذ احتلال شرقيّ المدينة.

13. خطة تشجيع الموظفين للسكن والإقامة في القدس

رقم القرار: 2686.[36]

تاريخ القرار: 28.05.2017

الحكومة الرابعة والثلاثون (برئاسة بنيامين نتنياهو).

يهدف هذا القرار إلى توسيع المساكن للتأجير طويل الأمد، خصوصًا لموظفي الخدمة المدنية العاملين في القدس إلى جانب العاملين ضمن نطاق برامج بلدية القدس ووظائفها، بحيث تُشرف لجنة مكونة من: مدير عام وزارة القدس والتراث، مدير سلطة الأراضي الإسرائيلية، مدير عام سلطة تطوير القدس، مسؤول شعبة الموازنة في وزارة المالية وآخرين على وضع خطّة خلال مدة أقصاها ثلاثون يومًا من تاريخ القرار لاختيار المكان الأنسب للبناء عليه، وتنفيذ القرار بما يحقّق الأهداف المرجوة من سنّه.

14. القرار 3790: تقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والتنمية الاقتصادية في القدس الشرقية

رقم القرار: 3790[37]

تاريخ القرار: 13.05.2018

الحكومة الرابعة والثلاثون (برئاسة بنيامين نتنياهو).

[36] للاستزادة: انظر/ي نص القرار كاملاً: https://www.gov.il/he/departments/policies/2017_dec2686.

[37] للاستزادة: انظر/ي نص القرار كاملاً: https://www.gov.il/he/departments/policies/dec3790_2018.

يُعتبر هذا القرار من أهم القرارات الحكومية الإسرائيلية الساعية لتهويد القدس والقضاء على طابعها العربي (الإسلامي والمسيحي) عبر إلباس المدينة ثوبًا جديدًا "يهوديًا" يتناسب مع مكانة القدس الدينية والقومية، كعاصمة موحدة لدولة إسرائيل بحسب ما نصّ عليه "قانون أساس: القدس عاصمة إسرائيل" في العام 1980.

ويسعى القرار تحت غطاء "التطوير"، "التنمية"، "تقليص الفجوات" إلى إحداث تغيير جذري في المجالات الآتية: التعليم والتدريب، الاقتصاد والتجارة، التوظيف والرفاهية، النقل، تحسن نوعية الحياة، تخطيط العقارات وتسجيلها (التنظيم).

ينصّ القرار – كما يظهر في مقدّمته – على أن الهدف هو "تعزيز" قدرة سكان القدس الشرقية على "الاندماج" في المجتمع والاقتصاد الإسرائيليين، في إطار المسعى الهادف لتقليص الفجوات الاجتماعية الاقتصادية وتعزيز التنمية الاقتصادية في القدس الشرقية للأعوام 2018–2023 في المجالات الآتية: التعليم والتعليم العالي، الاقتصاد والعمل، النقل، الصحة، تحسين نوعية الحياة، التخطيط وتسجيل العقارات. ويؤكّد على أن هذا القرار الذي يأتي على شكل خطة يأتي بموجب واستمرارا للقوانين والقرارات الحكومية الآتية:

1- البند (4) من قانون أساس "القدس عاصمة إسرائيل"، والذي ينصّ على إعطاء القدس أولوية خاصة في الأنشطة الاقتصادية والأنشطة التنموية.
2- قرار الحكومة الإسرائيلية 1775 (29 حزيران 2014) الهادف لتعزيز قدرة سكان القدس الشرقية على الاندماج في الاقتصاد الإسرائيلي، والقرار رقم 2684 (28 أيار 2017) الساعي لتعزيز المرونة الاقتصادية والاجتماعية لـ"العاصمة" بأكملها.

وينصّ القرار على ضرورة تشكيل لجنة دائمة ولجان أخرى فرعية تُشرف على وضع البرامج والخطط اللازمة لتنفيذ ما ورد في هذه الخطة التي تُصنّف على أنها متعدّدة السنوات، ويترأس اللجنة المدير العام لوزارة القدس والتراث، وتضم أعضاء ومفوضين ومُدراء من: وزارة المالية، وزارة القدس والتراث، مكتب رئيس الحكومة، بلدية القدس.

أولاً: التعليم والتعليم العالي

يُخصّص القرار ميزانية قدرها 89 مليون شيكل لكل سنة؛ أي 445 مليون شيكل للسنوات الخمس التي تغطّيها الخطة، لمواضيع: تعميق المعرفة باللغة العبرية، تعزيز التعليم التكنولوجي، توسيع نطاق التعليم غير النظامي بالإضافة لتقديم حوافز مادية وتربوية وتحسين المناهج الدراسية الإسرائيلية على أن تكون الحصّة الأكبر للمؤسسات التي تقوم بتدريس المنهاج الإسرائيلي واللغة العبرية.

حسب القرار، فإن الهدف المُبتغى من هذه الميزانية هو تشجيع الطلاب العرب على الانخراط في المؤسسات التعليمية المُدرجة في الخطّة وزيادة أعداد المُلتحقين بها. واستجابةً للظروف والمُتغيّرات التي قد تواجهها اللجان المُشكّلة للإشراف على التنفيذ، يقع على عاتق وزارة المالية تخصيص موازنة إضافية تتراوح بين 90–170 مليون شيكل للتعليم العالي، على أن يُسهم ذلك – وفق برامج مدروسة يعكف على وضعها وصياغتها مختصون من وزارة التراث ووزارة التربية والتعليم ومجلس التعليم العالي– في تشجيع الطلاب المتفوقين من القدس الشرقية على الانخراط في المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية و"الاندماج" في الوظائف والمناصب المهمّة في القطاع العام.

ثانيًا: الاقتصاد والعمل

يُخصّص هذا القرار ميزانيات ضخمة لزيادة الإنتاجية في الاقتصاد، ودمج سكان شرق المدينة في دوائر التشغيل المختلفة وزيادة معدّلات الدخل لكل أسرة في شرق المدينة، ودخل بلدية القدس أيضاً بحسب ما هو منصوص عليه. فعلى صعيد العمل والرفاه والتشغيل يُطلَب من: وزارة العمل والرفاه، وزارة المالية، وزارة القدس والتراث، وزارة الاقتصاد والصناعة، دائرة الإسكان، وبلدية القدس صياغة الخطط والبرامج – وفق الميزانيات التي سنوردها بين الأقواس فيما يلي– التي تضمن: تحقيق الاندماج الاقتصادي وتطوير خدمات الرفاه (15 مليون شيكل)، رفع نسبة التوظيف للرجال والنساء العرب في شرق المدينة –على أن تكون النسبة الأكبر نساءً 70% من العدد الكلي– (35 مليونا)، منع التسرّب من الدراسة للطلاب والمُتدربين من الأطفال والشباب والتخفيف من حدّة الفقر (75 مليونا)، تنمية رأس المال البشري (15 مليونا)، تعزيز الدراسات العبرية وبرامج التأهيل والتدريب المهني وتطوير المهارات التكنولوجية (26.5 مليون)، وزيادة عدد دور الحضانة (50 مليونًا).

أما على صعيد الاقتصاد والتجارة، وفي سبيل تحفيز أصحاب العمل على تشغيل أيدٍ عاملة من سكان القدس الشرقية وتشجيع وتطوير الأعمال الصغيرة والمتوسطة التي تتكيّف بشكلٍ فريد مع سكان القدس الشرقية

يُخصّص مبلغ 47 مليون شيكل تقريباً لتنفيذ ما ورد في هذا القرار – في ما يتعلّق بهذا المجال بالتحديد– مع الالتزام بضمان توزيع المبلغ على سنوات البرنامج بالتساوي من قِبَل الوزارات والهيئات التي ذكرناها أعلاه.

ثالثًا: النقل

يُخصّص القرار ميزانية قدرها 585 مليون شيكل لهذا القطاع، حيث تدّعي الخطة أن الهدف هو: تحسين خدمة النقل العام في القدس الشرقية وإدخال التقنيات البرمجية والتكنولوجية عليها، ضمان وصول السكان إلى جميع أنحاء المدينة، تحسين البنية التحتية للنقل، ربط شرق المدينة بجزئها الغربي عبر برامج وخطط تفصيلية قابلة للتطوير خلال مراحل التنفيذ المُمتدة على مدار سنوات القرار/ الخطة (2018–2023) من قِبَل الجهات المُكلّفة بذلك. ومن الأهمية بمكان الإشارة هنا إلى أن القرار يُشير صراحةً إلى ضرورة تأهيل شرق المدينة وبنيتها التحتية على غرار ما هو حاصل في جزئها الغربي، وإزالة الفوارق باعتبار مدينة القدس بشرقها وغربها كلّاً مُتكاملاً دون الإشارة إلى خصوصية القدس الشرقية ومسألة الوجود العربي ومستقبل هذا الوجود أو حتى مُستقبل الجزء الشرقي منها.

رابعًا: الخدمات ونوعية الحياة

يدّعي القرار أن الهدف هو تقليص الفجوات في الخدمات الحكومية والبلدية المُقدّمة لسكان شرق المدينة عبر تحسين وتطوير البنية التحتية الترفيهية (بميزانية قدرها الإجمالي 110 ملايين شيكل) وتحسين البنية التحتية للمياه وللصرف الصحي (108 ملايين شيكل)، بحيث تُشكّل لجنة برئاسة المدير العام لوزارة القدس والتراث والمدير العام لبلدية القدس للإشراف على صياغة خطة تفصيلية ومخطّط تنفيذي يضمن تحقيق الأهداف الواردة في هذه الخطة واستخدام الميزانيات المُخصصة لذلك في هذا القرار لتحقيقها.

خامسًا: الصحة

يقترح القرار تخصيص مبلغ 50 مليون شيكل موزّعة على خمس سنوات من أجل تحسين الخدمة الطبية المُقدّمة في القدس الشرقية، وهو المبلغ الأقل من بين المبالغ المُخصّصة للمجالات الأخرى التي يشملها القرار. الأمر الذي يُشير بوضوح إلى النوايا الإسرائيلية الحقيقية من هذا القرار وغيره التي تسعى لتحقيق السيطرة على المدينة وتهويدها بالكامل دون أخذ الوجود الفلسطيني والعربي فيها أو حتى الخدمات التي يحصلون عليه بعين الاعتبار.

سادسًا: تخطيط العقارات وتسجيلها

يظهر التوجّه الإسرائيلي في هذا الجانب بشكل واضح، فالهدف هو سرقة أراضي المواطنين الفلسطينيين في القدس الشرقية والتضييق عليهم كسياسة مُتبعة منذ فترة طويلة لإخراجهم منها، حيث يسعى القرار إلى تخطيط وتسجيل (50%) على الأقل من أراضي القدس الشرقية بنهاية عام 2021، و(100%) من الأراضي بحلول عام 2025؛ أي خلال فترة الخطة، وفق "قانون التسوية العقارية" الصادر في العام 1969 وتلك القوانين التي تنطبق على شرق المدينة (وربما الإشارة هنا إلى بعض الأوامر العسكرية وقرارات المحكمة العليا بشأن تسوية الأراضي على غرار ما هو معمول به في الضفة الغربية)، ولتحقيق هذا الغرض تُخصّص الخطة مبلغ 50 مليون شيكل موزعة بالتساوي على الأعوام 2018– 2023.

إن الموازنات الضخمة التي خصّصها هذا القرار "لتقليص الفجوات الاقتصادية الاجتماعية لسكان القدس الشرقية"، بحسب ما ورد في عنوانه ومضمونه، والتي تُقدّر بنحو 1.8 مليار شيكل، تكشف عن الاهتمام الكبير الذي توليه الحكومات الإسرائيلية المُتعاقبة للمدينة باعتبارها كُلاً واحدًا وغير مجزّأ، "كعاصمة موحّدة لإسرائيل" دون اعتبار القدس الشرقية منطقة فلسطينية أو ربّما ستكون كذلك في سياق أي تسوية سياسية مُستقبلية، وهذا يُفسّر في سياق الرغبة الإسرائيلية الساعية لتدمير أي حل أو تسوية مُستقبلية من شأنها أن تضمن للفلسطينيين سيادة على القدس الشرقية كعاصمة لدولتهم المنشودة.

إجمالاً، يُقدم هذا القرار لمحة عن السياسات الإسرائيلية الاستعمارية المُتّبعة منذ احتلال المدينة لتهويدها و"عبرنتها"، الأمر الذي يتطلّب تحقيقه تضييق الخناق على سكّانها بهدف دفعهم باتجاه الخروج منها وهو ما يحدث بالفعل في بعض الحالات التي لا تقدِر على البقاء بفعل الظروف الاقتصادية الصعبة المفروضة إلى جانب السياسات والمُمارسات الاستعمارية الأخرى. فتقليص الفجوات الاقتصادية– الاجتماعية بين سكّان شرق القدس وغربها، كما هو وارد في هدف هذا القرار، هو عملياً تعميق لها من خلال عمليات الدمج اللامُتكافئ التي تُفرز بشكل طبيعي هذه الفجوات وتُعمّقها بشكل أكبر بين سكان شرق المدينة وغربها كإحدى أدوات المنظومة الاستعمارية الصهيونية – ودولة إسرائيل كأداة تنفيذ– لتحقيق أهدافها المُتمثّلة في السيطرة والاقتلاع والمحو والإحلال.

المبحث الثالث

تأثير الخطط والقرارات الحكومية الإسرائيلية على المقدسيين وفرص حلّ الدولتين

تُظهر الخطط والقرارات الحكومية التي استُعرضت خلال الدراسة، للوهلة الأولى، رغبة إسرائيلية بالعمل على تحسين نوعية الحياة، وإحداث "تنمية" اقتصادية–اجتماعية في القدس الشرقية، إلاّ أن الاعتبارات السياسية الأساسية لهذه الخطط تبدو واضحة، ففي ظل اتباع سلطات الاحتلال سياسات حصار الفلسطينيين ومعاقبتهم وتضييق الحيز عليهم وفرض قيود صارمة في كل مناحي الحياة اتّبعت، وبشكل موازٍ، سياسات "الاحتواء" و"الاستدماج" و"الاستيعاب الاضطرّاري" لأقل عدد ممكن منهم استنادًا إلى الفرضية القائلة إنه لا يُمكن "تطوير" اقتصاد القدس دون استدماج المقدسيين في سوق العمل الإسرائيلي، وأن سياسة "الاحتواء" هذه قد تُشكّل حلاً في التعامل مع المقدسيين استنادًا إلى الافتراض السائد لدى بعض المستويات الحكومية بأن ثمة علاقة بين الأوضاع الاقتصادية الصعبة في القدس الشرقية وبين تفجّر "الأوضاع الأمنية" بين الفينة والأخرى، لذلك تأتي هذه القرارات والخطط في إطار سياسات "الاحتواء" و"الاستدماج"، لكنها في الوقت نفسه، تُشكّل حلقة ضمن سلسلة حلقات من المشروع التهويدي لشرق المدينة وفق اعتبارات المصلحة الإسرائيلية، التي يقع في مقدّمتها "الحفاظ على القدس موحّدة كعاصمة لدولة إسرائيل".

بدايةً، يظهر الدافع الأمني في هذه الخطط والقرارات كدافع رئيس، إذ أن غالبية هذه القرارات، وعلى الرغم من اختلاف تسمياتها فإنها تأتي بداعي القلق على المستوطنين اليهود المتواجدين في القدس الشرقية، ومن هنا، أصبح الاستثمار في زيادة الأمن الشخصي، وكل المشاريع التي تُتيح تأمين هذا الهدف، إجراء ضروري، إلى جانب تشديد الإجراءات الأمنية والعقابية على الأرض وفي المحاكم الإسرائيلية. حيث أن التوصيات التي تبنّاها العديد من صانعي السياسات، خاصّة في المجال الأمني، بوجود رابط قوي بين الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتدنّي في أحياء القدس الشرقية وبين الوضع الأمني فيها، وتعزّز هذا الافتراض تدريجيًا بعد أحداث عام 2014، التي جاءت في أعقاب استشهاد الطفل محمد أبو خضير بعد خطفه وإحراقه حيًا على يد مجموعة من المستوطنين في القدس. إن هذا التوجّه أظهر الحاجة الإسرائيلية إلى اتباع سياسات جديدة، في مجالات التعليم والصحة والبنية التحتية في إطار محاولات احتواء الفلسطينيين القاطنين في المدينة – أو أقل قدر منهم – مع الاستمرار في الإجراءات العقابية والهدم والمصادرة المستمرّة في المدينة. هذا من ناحية.

من ناحية أخرى، لا يُمكن استبعاد الدافع الاقتصادي الذي يُلبّي المصلحة الإسرائيلية بشكل رئيس، إذ ترى الهيئات والسلطات المختصّة أن دمج الفلسطينيين القاطنين في القدس الشرقية ضمن عجلة الاقتصاد الإسرائيلي أمر مهم، خصوصًا في الفترة الأخيرة، حيث لا يُمكن تصوّر نمو اقتصادي كبير في المدينة في ظل غياب الفلسطينيين الذين يُشكّلون ما نسبته 38% من مجمل السكان في المدينة. هذا الافتراض، تبنّته "وزارة القدس

والتراث" في إقراراها بغياب أي فرصة لانطلاق اقتصاد القدس ونموّه دون إجراء معالجات عميقة وجدّية لمشاكل البنية التحتية للمدينة والنهوض بمجالاتها الاقتصادية المختلفة، ولا سيّما في القدس الشرقية، استنادًا إلى الفرضية القائلة إن تحسين الوضع الاقتصادي للعرب في المدينة، إلى جانب توسيع قطاع الأعمال و"تطويره" سيُسهم ليس فقط في دفع اقتصاد المدينة (الإسرائيلي)، بل أيضًا سيزيد من الإيرادات الضريبية لـ "بلدية القدس" وللحكومة أيضًا، كما وتُسهم في الحدّ من الفقر، والتقليل من المدفوعات المحولة من خلال التأمين الاجتماعي في هذه المناطق.[38]

إن الربط بين الأوضاع الأمنية والأوضاع الاقتصادية في القدس الشرقية، لا يُعبّر عن سياسة إسرائيلية جديدة، وإن تجلّى ذلك في الخطط والقرارات الاقتصادية الإسرائيلية التي اشتدّت وتيرتها خلال العقد المنصرم، فهذه السياسة هي نفسها المُتبعة من قِبَل سلطات الاحتلال في الضفة الغربية أيضًا، وهو تطبيق للنهج الذي يستبدل الحقوق السياسية بالتحسينات الاقتصادية الجانبية، التي لا تتجاوز في أفضل حالاتها معدّلات معينة، بهدف الحفاظ على تفوق المستوطنين وضمان أن يكونوا المستفيد الأول من مشاريع البنية التحتية المادية والصحية والتكنولوجية.

وبالعودة إلى المؤشرات،[39] فإن الأوضاع الاقتصادية–الاجتماعية للفلسطينيين في القدس الشرقية لم تشهد تغييرًا كبيرًا ولا تزال الفوارق الاقتصادية واضحة، إذ بلغ متوسط دخل الفلسطينيين في القدس الشرقية 5385 شيكلًا مقابل 7418 لليهود المستوطنين في المدينة، بالإضافة إلى أن مستوى التعليم والتعليم العالي للفلسطينيين أقل مقارنةً بالمستوطنين في القدس الشرقية، 25% و36% على التوالي في العام 2018. كما بلغت نسبة الفقر بينهم في العام 2020 قرابة 59%؛ أي ضعفي نسبة الفقر لدى المستوطنين اليهود في القدس الشرقية.[40] في المقابل، هناك زيادة ملحوظة في الإيرادات الضريبية لبلدية القدس من العقارات التجارية في شرق المدينة– وهو أحد أهداف الخطط الاقتصادية كما أوضحنا سابقًا– بنسبة 20% خلال الأعوام 2016–2018، حيث زادت هذه الإيرادات من 220 مليون شيكل (2016) إلى 252 مليون شيكل (2018)، كما بلغت نسبة توظيف

[38] أمنون رامون، "اكتشاف القدس الشرقية: الإجراءات التي أدّت إلى تغيير السياسات الإسرائيلية وقرار الحكومة رقم 3790"، *معهد القدس لبحث السياسات*، القدس (2021)، 8.

[39] تمت الاستعانة ببعض المؤشرات التي تتناسب مع الفترة المخصصة للدراسة.

[40] نسرين حداد حاج يحيى، "الفجوات في خلفية أعمال العنف في القدس"، موقع Y-net: الموقع الإلكتروني لصحيفة يديعوت أحرنوت، 26.04.2021، https://www.ynet.co.il/news/article/HyfY514P00 (20.06.2021).

النساء العربيات في القدس الشرقية 25% مقارنةً بـ 40% للمرأة العربية في الداخل، مع أخذ النسبة السكانية بعين الاعتبار.[41]

تركّزت غالبية القرارات والخطط الاقتصادية الإسرائيلية في القدس الشرقية التي استعرضناها في هذه الدراسة في مجالات التعليم والسياحة والبنية التحتية والصحة بشكلٍ رئيس. ومن خلال هذه المجالات، يُمكن الكشف عن مكامن هذه الخطط واهدافها، وتأثيرها عليها أيضًا. فبالنسبة لمجال التعليم، تُشير المعطيات إلى أن مدارس القدس الشرقية، تُعاني من نقص في الغرف الصفية (مئات الغرف الصفّية خلال العام 2019) ومن المتوقع أن تفتقر إلى أكثر من 1500 غرفة صفية خلال السنوات الخمس (بعد عام 2019)،[42]لاعتبارات الزيادة السكانية المتوقّعة. ولا تزال منظومة التعليم تتعرّض لسياسات تمييزية مستمرّة من خلال هذه الخطط التي تُعطي أفضلية واضحة– كما هو منصوص فيها– للمدارس التي تقوم بتدريس المناهج العبرية واللغة العبرية ضمن المنهاج الدراسي المقرّر كما أعلن عن ذلك نفتالي بينيت، وزير التربية والتعليم حينها، مطلع العام 2016، إذ أكّد على أن وزارته ستستثمر في مدارس القدس الشرقية فقط في حال تبنّت المناهج الإسرائيلية وتخلّت عن المناهج الفلسطينية.[43] وعلى صعيد التعليم الجامعي، تضاعف عدد الطلبة من 210 في العام 2018 إلى 410 في العام 2019، وفي العام الدراسي 2018– 2019 درس 586 طالبًا مقدسيًا (بدون طلاب السنة التحضيرية) في الجامعة العبرية،[44] بعد الإعلان عن ارتفاع عدد المنح الدراسية والبرامج التحفيزية التي يتم تخصصيها للطلبة المقدسيين بشكل خاص في الجامعات عمومًا بهدف استجلابهم للدراسة فيها. كل ذلك يأتي بالتوازي مع الهجمة الكبيرة التي يتعرّض لها المنهاج الفلسطيني وعمليات التحريض المستمرّ التي تدّعي احتواءه على "مواد تحريضية مُعادية للسامية" وفرض قيود صارمة وإجراءات مُعقّدة على الطلبة المُلتحقين بالجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية. جدير بالذكر أن وزارة التربية والتعليم الفلسطينية تُشرف على نحو 47٪ من قطاع التعليم في القدس، تشمل مدارس الأوقاف العامة بنسبة 14٪ والمدارس الأهلية والخاصة بنسبة 31٪ ومدارس وكالة الغوث بنسبة 2٪، بينما تشرف وزرارة التربية والتعليم "الإسرائيلية" وبلدية القدس على نحو 53٪؛ أي ما تبقى من قطاع التعليم في المدينة. يتم تدريس المنهاج الفلسطيني في المدارس التابعة لوزارة التربية

[41] يميت نفتالي، نداف كسفي، وعمر ينيف، "مؤشرات الاقتصاد والتشغيل في القدس الشرقية: معطيات 2019"، معهد القدس لبحث السياسات، القدس (2020)، 4-5.

[42] يوآف زامران، لقاء فريق تفكير القدس الشرقية: منظومة التعليم في القدس الشرقية"، معهد القدس لبحث السياسات، 21.01.2019، https://jerusaleminstitute.org.il/ar/events/education_east_jeru/ (آخر مشاهدة 13.04.2021).

[43] أور كشتي، ونير حسون، "أسرلة بينيت: وزارة التربية والتعليم ستستثمر في مدارس القدس الشرقية التي تتبنى المناهج الإسرائيلية فقط"، هآرتس، 30.01.2016، https://www.haaretz.co.il/news/education/.premium-1.2834042 (آخر مشاهدة 12.04.2021).

[44] نير حسون، "التنامي الفلسطيني بالجامعات العبرية"، هآرتس، 01.11.2019.

والتعليم الفلسطينية، بينما تتحكم السلطات "الإسرائيلية" بنوعية المنهاج في المدارس التابعة لها، حيث إنها تسمح فقط بتدريس المنهاج الفلسطيني "المُعدّل" المطبوع في مطابع البلدية، وهو نسخة "مُحرّفة" عن المنهاج الفلسطيني.[45]

إجمالاً، تستخدم سلطات الاحتلال، وتحت غطاء "التطوير" و"التنمية" الاقتصادية–الاجتماعية موضوع التعليم كأداة رئيسية لاستدماج الطلبة الفلسطينيين في القدس الشرقية ضمن نظام التعليم الإسرائيلي لأهداف أمنية واقتصادية، فهي أولاً تسعى لإعادة إنتاج الفلسطيني ضمن ثقافة ووعي مشوّهَين في إطار عملية "الأسرلة" والاستيعاب التي لجأت إليها خلال العقد الأخير، وهي ترى بذلك إحدى الوسائل التي ستُسهم في القضاء على "مظاهر العنف" ضد الشرطة إلى جانب الإجراءات القضائية والأمنية الأخرى، وأيضًا بهدف تزويد سوق العمل الإسرائيلي بالخبرات والمؤهلات اللازمة لضمان دفع العجلة الاقتصادية الإسرائيلية، لا سيّما في مجال التكنولوجيا والبرمجيات حيث تسعى سلطات الاحتلال للاستفادة من "الكتلة السكانية العربية" في القدس الشرقية كأيدٍ عاملة رخيصة مقارنةً بالأيدي العاملة في السوق الإسرائيلي كما ورد في القرار رقم 3790 أعلاه، على سبيل المثال لا الحصر.

على صعيد البنية التحتية، فإن الخطط والقرارات الحكومية السابقة، وعلى الرغم من الموازنات الضخمة التي حدّدتها لتطوير البنية التحتية ومشاريع الطرقات... إلخ، فإن الهدف الرئيس منها هو خدمة المستوطنين في القدس الشرقية وربط المستوطنات ببعضها البعض عبر خلق تواصل جغرافي بينها، وتحويل الأحياء العربية إلى ما يُشبه الكانتونات معزولة، بشكل يحوّل شرق المدينة إلى معازل ثنائية القومية بين المستوطنين والفلسطينيين، وذلك بعد أن مزّقت المستوطنات والتجمعات اليهودية الفضاء العربي في المدينة بشكل يُقلّل، إلى حدٍ كبير، من فرص وجود فضاء مديني عربي متواصل ومنسجم جغرافيًا وديمغرافيًا، وبشكل يؤمن أيضًا تفوقًا ديمغرافيًا مستقبليًا في المدينة للمستوطنين مع أقل عدد ممكن من الفلسطينيين بفعل السياسات الاقتصادية التمييزية والمتمثّلة بالضرائب الباهظة وسياسات الهدم والقيود الصارمة المفروضة على السكن والإقامة التي خلقتها سياسات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة وحافظت عليها وصعّدتها بين الفينة والأخرى، كما شهدنا أبرز تجلّياتها خلال العقد الأخير من فترة حكم اليمين الصهيوني بقيادة حزب الليكود.

[45] راسم عبيدات، "العملية التعليمية في القدس: واقع وتحديات"، في: نحو تعليم عصري في فلسطين: من أجل الاستقلال والتنمية الاجتماعية – واقع التعليم في فلسطين (جمعية فؤاد نصار لدراسات التنمية، 2014)، 69-70.

من الناحية السياسية، سعت سلطات الاحتلال إلى خلق واقع جديد على مدار عقود طويلة، ليس آخرها الخطط والقرارات الحكومية المذكورة سابقًا، عبر إقامة الأحياء اليهودية (المستوطنات) في القدس الشرقية وتشجيع الهجرة إليها، عرقلة التوسّع الفلسطيني الطبيعي وفرض قيود صارمة على السكن والبناء، تجريم البناء الفلسطيني وهدم المنازل، عملية التهويد المسعورة التي تشهدها البلدة القديمة في إطار إعادة إنتاج، وشرعنة، الرواية اليهودية الصهيونية حول القدس الشرقية وتحديدًا البلدة القديمة والحرم القدسي الشريف. وقد ذكرنا أن معظم هذه القرارات (الخطط الاقتصادية الحكومية) تأتي في سياق هدف سياسي يتمثّل في القضاء على أي إمكانية لـ "تقسيم القدس"، أو نقل "السيادة" فيها لأي طرف "آخر"، وهنا الإشارة إلى الطرف الفلسطيني، ولحل الدولتين، حيث أن تنفيذ هذه الخطط، يأتي بالتزامن مع عمليات الاستيطان المكثّفة وعمليات مصادرة الأراضي وهدم المنازل وتهجير الفلسطينيين من القدس الشرقية في إطار المسعى الإسرائيلي للحفاظ على "القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل"، والذي اشتدّ بعد القرار الأميركي بالاعتراف بالقدس كـ "عاصمة لدولة إسرائيل"، كاستمرار للسياسات الإسرائيلية السياسية والأمنية والاقتصادية والهيكلية في القدس الشرقية منذ احتلال المدينة وإعلان "السيادة" عليها وتطبيق القانون الإسرائيلي فيها. فالخطط الحكومية التي ذكرناها سابقًا، لا تقضي على احتمالية وجود تواصل مديني عربي في القدس الشرقية، بل أيضًا على فرص أن تكون القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية كما ورد في القرارات الصادرة عن الهيئات والمنظمات الأممية ذات الصلة.

إن سلطات الاحتلال، وبموجب هذه الخطط تستكمل مشروعها التهويدي الاستيطاني في القدس الشرقية عبر عمليات "تخطيط الهيمنة" التي يُروّج لها على شكل "خطط اقتصادية تنموية"، خطط "تقليص الفجوات الاقتصادية–الاجتماعية"، "التطوير"، و"تحسين نوعية الحياة"... وغيرها من المسمّيات المضلّلة، ضاربةً بعرض الحائط القرارات الدولية والأممية، في رسالة واضحة مفادها أنها لن تتنازل عن "القدس الموحدة عاصمة دولة إسرائيل" وأنها ماضية في مشاريعها التهويدية في المدينة دون توقف. ويُمكن القول إنه وبعد عقود طويلة من السيطرة الإسرائيلية على القدس الشرقية تحوّلت الأخيرة إلى منطقة "ثنائية القومية" يعيش فيها الفلسطينيون والمستوطنون اليهود بشكل واضح ومطلق تقريبًا، حيث فرضت سلطات الاحتلال واقعًا جيو–سياسي في القدس "كمدينة موحّدة"، ما دفع بعض الباحثين إلى اعتبار أن ما تبقّى اليوم ليس سوى "صراع يومي على المسكن وصراع على الحوض المقدس والبلدة القديمة والحرم الشريف والرواية التاريخية"،[46] ما لم يتم تفكيك المستوطنات وهو الأمر المُستبعد في المنظور القريب.

[46] جبارين، **التخطيط الإسرائيلي**، 15.

خاتمة

سعت الدراسة إلى الوقوف على أبرز القرارات الحكومية الإسرائيلية الاقتصادية في القدس الشرقية وتأثير ذلك على الفلسطينيين وحلّ الدولتين، وقد استعرضت أهم الخطط والقرارات الحكومية هذه بالتفصيل من حيث الموازنات المخصّصة لها وبرامج التنفيذ، وآلياته. وقد بيّنت الدراسة أن سياسة سلطات الاحتلال قد انتقلت إلى مرحلة "تخطيط الهيمنة" من أجل تسهيل عملية "استدماج" أقل عدد مُمكن من المقدسيين في النظام الاقتصادي الإسرائيلي، وأسرلة التعليم والمناهج التعليمية، وإقامة تواصل جغرافي بين المستوطنات في القدس الشرقية مع المستوطنات في الضفة الغربية وربطها بالقدس الغربية عبر عمليات الهيكلة والتخطيط المختلفة لمشاريع البنية التحتية المادية للمدينة.

إن السياسات الإسرائيلية عملت على إعادة انتاج المكان/ الحيز الفلسطيني من خلال عمليات التخطيط والاستيطان، وبشكل موازٍ، التعامل مع الفلسطينيين كمُقيمين تتم إدارتهم وفق خطّة محكمة تحدُّ من تناميهم ديمغرافيًا، وخلقت واقعًا جديدًا سيكون من الصعب التراجع عنه ما لم يُفرض عليها دوليًا، ذلك بعد أن تمكّنت من إعادة صياغة "حلّ الدولتين" بطريقة تضمن مصالحها واعتباراتها التي تحتل القدس فيها المرتبة الأولى "كعاصمة موحّدة"، حيث عملت ومن خلال منظومة استيطانية تهويدية متكاملة (الجمعيات الاستيطانية، الحكومة وقراراتها والخطط البرامج الصادرة عنها) على تشويه طابع المدينة المقدّسة وصولاً إلى محاولة تغييره كلّيًا ليُصبح طابعًا يهوديًا صهيونيًا والسعي المسعور لإزالة الطابع العروبي (الإسلامي–المسيحي) في سياق ما أسمته هنيدة غانم "تحويل القدس إلى أورشليم"[47] بكل ما تتضمّنه هذه المقولة من إحالات سياسية واقتصادية وثقافية ودينية مكثّفة.

[47] هنيدة غانم، "تحويل القدس لأورشليم: عن سياسات التهويد، المحو والاحلال"، *سياسات*، عدد 33 (2015)، 30.